



بسم الله وبعد: تم الرفع بحمد الله من طرف
بن عيسى قرمزي متخرج من جامعة المدية
تخصص: إعلام آلي
التخصص الثاني: حفظ التراث بنفس الجامعة
1983/08/28 بالمدية - الجزائر -

الجنسية الجزائر وليس لي وطن فأنا مسلم
للتواصل وطلب المذكرات مجاناً وبدون مقابل
هاتف : +213(0)771.08.79.69

بريد الإلكتروني: benaissa.inf@gmail.com
benaissa.inf@hotmail.com :MSN

[فيس بوك:](http://www.facebook.com/benaissa.inf) http://www.facebook.com/benaissa.inf

سكايب: benaissa20082

دعاة صالحة بظهر الغيب فربما يصالك ملفي وأنا في التراب
أن يغفو عنا وأن يدخلنا جنته وأن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل..

ملاحظة: أي طالب أو باحث يضئ نسخة لصيق لكتاب المذكورة ثم يزعم أن المذكورة له
فحسبنا الله وسوف يسأل يوم القيمة وما هدفنا إلا النفع حيث كاه لا أنه تبني أعمال
الغير والله الموفق وهو نعم المولى ونعم الوكيل....

لا تنسوا الصلاة على النبي صلي الله عليه وسلم
صل على النبي - سبحانه الله وبحمدك سبحانه الله العظيم-

بن عيسى قرمزي 2012

مدى فاعلية إجراءات الرقابة المالية على الإنفاق التي يطبقها ديوان
المحاسبة الكويتي من وجهة نظر الجهات الخاضعة لرقابة الديوان

**The Extent Of Effectiveness Of The Financial Control Procedures
Effectiveness, Applied By The Kuwaiti Accounting Bureau, From The
Point Of View Of The Parties That Are Subject To The Bureau's Control**

إعداد

أحمد مانع صنيهيت شرار المطيري

الرقم الجامعي

400920031

إشراف

أ.د. محمد مطر

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

الفصل الثاني

2012/2011

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

ب

التفويض

أنا أحمد ماتع صنديهيت المطيري، أفرص جامعة الشرق الأوسط بترؤس يد تسمى من رسالتى
للمكتبات أو المؤسسات أو البيانات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوفيق:


التاريخ: 2012/6/5

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعترتها: "مدى فاعلية إجراءات الرقابة المالية على الإنفاق التي يطبقها ديوان المحاسبة الكويتي من وجهة نظر الجهات الخاضعة لرقابة الديوان" وأحيزت
بتاريخ: 2012/6/5

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور محمد عطية مطر، مشرفاً ورئيساً

الدكتور مضر علي عبد اللطيف، عضواً

الدكتور معتز أمين السعيد، عضواً خارجياً (جامعة البلقاء التطبيقية)

الله ا

إلى والدي
العزيزين حفظهما
إلى عائلة الله التي
الكريمة . . .
إلى إخواتي
وأختي . . .
إلى كل صديق
ومحب . . .

شكر وتقدير

أشكر الله سبحانه وتعالى العلي القدير الذي منَّ على بفضله أن شرح لي صدري ويسر لي أمري وأهمني هذا الطموح وسدد خطاي وسهل دربي. بأن أتممت إحدى رسائل العلم التي أرجو من العلي القدير أن تكون مرجعاً لكل طالب علم.

أنقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذِي الكبير قدرًا وعلمًا، ومشرفي الأستاذ الدكتور محمد مطر الذي كان عوناً كبيراً ومشرفاً قديراً ومنارة علم، وأنقدم بالشكر إلى جميع أساتذتي في كلية الأعمال قسم المحاسبة وإلى جميع أعضاء لجنة المناقشة، وإلى جامعة الشرق الأوسط الممثلة الكادر الأكاديمي والإداري.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	الفتوى
ج	قرار لجنة المناقشة
د	الإهداء
هـ	شكر وتقدير
و	فهرس المحتويات
ط	قائمة الجداول
يـ	قائمة الأشكال
يـ	قائمة الملحق
كـ	ملخص باللغة العربية
مـ	ملخص باللغة الإنجليزية
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
2	1-1 تمهيد
3	2-1 مشكلة الدراسة
4	3-1 أسئلة الدراسة
5	4-1 أهداف الدراسة
5	5-1 أهمية الدراسة
6	6-1 فرضيات الدراسة
7	7-1 حدود الدراسة
7	8-1 التعريفات الإجرائية
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
11	المبحث الأول - الإطار النظري
11	1-2 مقدمة
11	2-2 أهمية الرقابة المالية
12	3-2 أغراض الرقابة المالية
13	1-3-2 التكيف مع التغيرات البيئية
14	2-3-2 تقليل تراكم الأخطاء

الصفحة	الموضوع
14	3-3 المراقبة والانسجام مع التعقيد التنظيمي
14	4-3 تخفيض التكاليف
15	4-2 مستويات الرقابة المالية
16	5-2 أنواع الرقابة المالية من إذ التوفيق
16	1-5-2 الرقابة المسبقة
16	2-5-2 الرقابة المتزامنة
16	3-5-2 الرقابة اللاحقة
17	4-5-2 الرقابة المحاسبية
18	2-6 نبذة عن ديوان المحاسبة الكويتي ودوره في الرقابة المالية
20	2-7 أسلوب الرقابة في ديوان المحاسبة الكويتي
21	2-8 الإجراءات القانونية التي يسير عليها الديوان لتنفيذ مسؤوليته
24	2-9 الإجراءات القانونية للديوان في مجال الرقابة المحاسبية
33	2-10 التقارير التي يقوم ديوان المحاسبة بإعدادها ودفعها إلى مجلس الأمة
33	المبحث الثاني - الدراسات السابقة
33	الدراسات العربية والأجنبية
45	ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة
الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات	
47	1-3 مقدمة
47	2-3 منهجية الدراسة
47	3-3 مجتمع الدراسة وعينة الدراسة
48	4-3 خصائص عينة الدراسة
51	5-3 مصادر جمع البيانات
52	6-3 اختبار الصدق والثبات
53	7-3 أساليب المعالجة الإحصائية
الفصل الرابع: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة	
55	1-4 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة
64	2-4 اختبار فرضيات الدراسة

الصفحة	الموضوع
الفصل الخامس: نتائج الدراسة	
72	1-5 النتائج
73	5-2 التوصيات
75	قائمة المصادر والمراجع
75	أولاً - المراجع باللغة العربية
78	ثانياً: المراجع الإنجليزية

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
48	أعداد عينة الدراسة حسب الجهات الخاضعة لرقابة الديوان	1-3
48	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	2-3
49	توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة	3-3
49	توزيع عينة الدراسة حسب التخصص	4-3
50	توزيع عينة الدراسة حسب مركز العمل	5-3
50	توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة	6-3
51	قياس متغيرات الدراسة من خلال فقرات الاستبانة	7-3
52	المقياس المستخدم في الدراسة	8-3
55	إجراءات الرقابة الم McBque	1-4
57	إجراءات الرقابة المالية اللاحقة	2- 4
59	إجراءات الرقابة المحاسبية	3-4
61	إجراءات تقويم الأداء	4-4
62	معوقات تعديل دور ديوان المحاسبة الكويتي في ممارسة الرقابة على الإنفاق الحكومي	5-4
64	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى	6- 4
65	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى	7-4
66	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية	8-4
67	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة	9-4
68	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة	10-4
69	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية	11-4
70	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة	12-4

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	أغراض الرقابة المالية	13

قائمة الملحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	استبانة الدراسة	80
2	التحليل الإحصائي	88

ملخص الدراسة

مدى فاعلية إجراءات الرقابة المالية على الإنفاق التي يطبقها ديوان المحاسبة الكويتي من وجهة نظر الجهات الخاضعة لرقابة الديوان

إعداد

أحمد مانع صنيهيت شرار المطيري

إشراف

أ.د. محمد مطر

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اتجاهات الجهات الخاضعة لرقابة الديوان حول الإجراءات المتتبعة في الرقابة على الإنفاق الحكومي، واتبع الباحث في هذه الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي.

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الجهات الخاضعة للرقابة المالية لـ ديوان المحاسبة الكويتي وعددها 110، أما عينة الدراسة فتشتمل على عينة عشوائية طبقية من (86) جهة تم توزيع 3 استبانات على الأشخاص المعينين في أقسام المالية والمحاسبة في تلك الوزارات والإدارات والمصالح والبلديات والشركات التي يتكون منها مجتمع الدراسة، وقد تم توزيع (258) استبanaة، والمسترد منها (211) استبanaة صالحة للتحليل الإحصائي تمثل ما نسبته (81.8%) من عينة الدراسة.

وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- (1) تنتهي الإجراءات التي يطبقها حالياً ديوان المحاسبة الكويتي في الرقابة على الإنفاق الحكومي، بالفاعلية. تتفق هذه النتيجة ما ورد في الأدب النظري والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع والتي تبرز أهمية دور الديوان المحاسبة الرقابي على الإنفاق الحكومي.
- (2) تنتهي إجراءات الرقابة المالية المسبقه واللاحقة وإجراءات الرقابة المحاسبية وإجراءات تقويم الأداء التي يطبقها حالياً ديوان المحاسبة الكويتي في الرقابة على الإنفاق الحكومي كل على حده بالفاعلية.

ومن أهم التوصيات التي توصل إليها الباحث:

- (1) ضرورة توعية الموظفين العاملين في الدوائر الحكومية بأهمية دور ديوان المحاسبة في الرقابة على الإنفاق الحكومية.
- (2) الاهتمام بنوعية الموظفين العاملين في مجالات الرقابة على الإنفاق الحكومي وضبط الدفاتر المحاسبية لتفعيل دور الديوان الرقابي.
- (3) العمل على تقليل الإجراءات الروتينية والبيروقراطية المبالغ فيها في العمل الحكومي لتفعيل الرقابة على الإنفاق الحكومي.

ABSTRACT

The Extent Of Effectiveness Of The Financial Control Procedures Effectiveness, Applied By The Kuwaiti Accounting Bureau, From The Point Of View Of The Parties That Are Subject To The Bureau's Control

Prepared By

Ahmad Mane' Snaieet Al-Mtairi

Supervised By

Professor Dr. Mohammad Matar

This study aimed at knowing the trends of the parties that subject to the Kuwaiti Accounting Bureau's control in regard of the procedures followed in the governmental expenditure control.

The researcher applied the analytical descriptive approach in this study. The study's community consisted of all the parties that are subject to the financial control of the Kuwaiti accounting Burea. The research population consists of which reached 110 parties, while the stratified sample of the study consisted of (86) party.

Three questionnaires were distributed among the concerned persons in the financial and accounting divisions in the ministries, administrations, institutions, municipalities, and companies that consist the study's community. (258) questionnaires were distributed, and 211 suitable responses for the statistical analysis, were received representing (81.8%) of the study's sample

The study has reaches the following results:

- 1) The procedures applied currently by the Kuwaiti Accounting Burea on the governmental expenditure are characterized by effectiveness. This result is consistend with the theoretical literature and the previous studies that relates to the subject, which shows the importance of the Accounting Bureau's control role on the governmental expenditure.
- 2) All the previous and current financial procedures, and the performance evaluation procedures and the accounting control procedures applied by the Kuwait Accounting Bureau to control the governmental expenditure are characterized with efficiency.

○

The most important recommendations the researcher arrived to are as follows:

- 1- The necessity to aware the employees who work in the governmental departments about the Accounting Bureau role regarding control of the governmental expenditure.
- 2- The concern for the quality of the employees who work in the control of the governmental expenditure, and of arranging the accounting books to activate the Bureau's control role.
- 3- The need to reduce the exaggerated and bureaucratic procedures in the governmental work to activate the control on the governmental expenditure.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 تمهيد

2-1 مشكلة الدراسة

3-1 أسئلة الدراسة

4-1 أهداف الدراسة

5-1 أهمية الدراسة

6-1 فرضيات الدراسة

7-1 حدود الدراسة

8-1 التعريفات الإجرائية

١-١ تمهيد:

إن أهمية الرقابة المالية على الإنفاق العام - وبالأخص في دولة الكويت إذ الاعتماد الرئيس على مورد طبيعي هو النفط - تأتي أصلاً من حساسية الإنفاق العام وحتمية توجيهه لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتعويض النفاد والتناقض المستمر لهذا المورد الناضب. ويزيد من أهميتها ما تمثله الحكومة من يد طولى في الإنفاق العام إذ تقوم بتوظيف الغالبية من الأيدي العاملة، وهي الوحدة الاستثمارية الأكبر، والرائدة في الإنتاج الصناعي وتقديم الخدمات، علاوة على أنها تمثل المكتب العام والرئيس في المؤسسات المسجلة في سوق الأوراق المالية. هذه السمات إضافة إلى مثيلاتها، تحتم على الأجهزة الرقابية المحاسبية الحالية تبني سياسات رقابية وأنظمة محاسبية تتواكب مع حجم الدور الملقي على عانتها والمتمثل في حماية المال العام (الراشد، 1999).

تتمثل عملية الرقابة في متابعة التنفيذ الفعلي ومقارنته بالأداء المخطط؛ للتأكد من أن الأداء الفعلي يتم وفقاً للخطط المرسومة والسياسات والمعايير الموضوعة، واكتشاف الانحرافات وتحليلها للتعرف على الأسباب التي أدت إلى حدوثها والتقرير حولها للمستويات الإدارية المعنية؛ لاتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها. (كحالة، وحنان، 1997، ص 17).

وتهدف الرقابة إلى تحديد النتائج المرغوبة للخطط والعمليات. فالعمليات الرقابية ضرورية لأي نشاط في التنظيم ككل، والرقابة تتضمن متابعة وتقدير وضبط الأنشطة بما يحقق الأهداف، ويتم ذلك من خلال التحقق من مطابقة الأداء الفعلي مع الخطة، وتحديد الفروق وتحليلها وفحصها وتحديد أسبابها لاتخاذ الإجراءات المناسبة للتصحيح. (زامل، 2000، ص 39)

وتبرز أهمية الرقابة في أنها تكشف عن مواضع الخل والضعف في العمليات الإدارية والمحاسبية وفي القائمين بتنفيذ هذه العمليات، مما يساعد في اكتشاف الانحرافات وتصحيحها إذ يتم تنفيذ الخطط الموضوعة بكفاءة وفي الوقت المحدد، كما أنها تساعد في المحافظة على الموارد المتاحة من الإسراف والتبذير وسوء الاستعمال.

وهكذا يتبيّن أن الهدف من الرقابة بشقيها الإداري والمالي هو التأكيد من أن الأداء الفعلي قد تم طبقاً للخطط والسياسات الموضوعة وفي حدود المبالغ المالية الموجودة لتنفيذ هذه الخطط ضمن الموازنة العامة للدولة، وفي حالة عدم تطبيقها يتم الكشف عن الانحرافات وبيان أسبابها من أجل معالجتها لمنع تكرارها مستقبلاً.

ويتميز ديوان المحاسبة الكويتي بوظيفته الرقابية على مختلف الإدارات الحكومية، مما استدعي من الباحث إجراء هذه الدراسة للوقوف على اتجاهات الجهات الخاضعة لرقابة الديوان حول الإجراءات المتتبعة في الرقابة على الإنفاق الحكومي.

1-2 مشكلة الدراسة:

لقد شهدت دولة الكويت في الآونة الأخيرة تقلبات اقتصادية وسياسية مختلفة أدت إلى مشاكل وخلافات برلمانية من جهة وبرلمانية حكومية من جهة أخرى، إذ تبادلت أطراف مختلفة الاتهامات فيما يتعلق بالإنفاق الحكومي وأن هنالك خلاً واضحاً في هذا المجال، مما استوقف الباحث لإجراء هذه الدراسة للوقوف على مواضع الخل من وجهة نظر الجهات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة في دولة الكويت كونه الجهة المسئولة عن تنفيذ آليات الرقابة على الإنفاق الحكومي، ولهذا فإن مشكلة الدراسة تكمن في محاولة التعرف على اتجاهات الجهات المشمولة

برقابة ديوان المحاسبة الكويتي حول الإجراءات التي يطبقها في الرقابة على الإنفاق الحكومي.

وعليه فإنه يمكن تلخيص عناصر مشكلة الدراسة من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

1-3 أسئلة الدراسة:

السؤال الرئيس الأول :

هل تتسم الإجراءات التي يطبقها حالياً ديوان المحاسبة الكويتي في الرقابة المالية على الإنفاق الحكومي، بالفاعلية؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل تتسم إجراءات الرقابة المالية المسبقة التي يطبقها حالياً ديوان المحاسبة الكويتي في الرقابة على الإنفاق الحكومي، بالفاعلية؟

2. هل تتسم إجراءات الرقابة المالية اللاحقة التي يطبقها حالياً ديوان المحاسبة الكويتي في الرقابة على الإنفاق الحكومي، بالفاعلية؟

3. هل تتسم إجراءات الرقابة المحاسبية التي يطبقها حالياً ديوان المحاسبة الكويتي في الرقابة المالية على الإنفاق الحكومي، بالفاعلية؟

4. هل تتسم إجراءات تقويم الأداء التي يطبقها حالياً ديوان المحاسبة الكويتي في الرقابة على الإنفاق الحكومي، بالفاعلية؟

السؤال الرئيس الثاني:

هل توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر الجهات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة الكويتي بشأن الإجراءات التي يطبقها حالياً ديوان المحاسبة الكويتي في الرقابة المالية على الإنفاق الحكومي؟

السؤال الرئيس الثالث:

هل توجد معوقات لتفعيل دور ديوان المحاسبة الكويتي في ممارسة الرقابة المالية على الإنفاق الحكومي

4-1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على طبيعة الإجراءات التي يطبقها حالياً ديوان المحاسبة الكويتي في الرقابة المالية على الإنفاق الحكومي.
- تقييم مدى فاعلية إجراءات الرقابة المالية على الإنفاق التي يطبقها ديوان المحاسبة الكويتي، من وجهة نظر الجهات الخاضعة لرقابة الديوان.
- التعرف على مدى وجود معوقات لتفعيل دور ديوان المحاسبة الكويتي في ممارسة الرقابة المالية على الإنفاق الحكومي.
- تقديم مجموعة من التوصيات المناسبة لتفعيل الدور الرقابي لديوان المحاسبة الكويتي في ضبط الإنفاق.

5-1 أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها من الدراسات التي تحاول التعرف على اتجاهات الجهات المشمولة برقابة ديوان المحاسبة الكويتي حول الإجراءات التي يطبقها في الرقابة على الإنفاق الحكومي، فالمرحلة التي يعيشها الاقتصاد الكويتي، وما يشهده من تطورات مهمة زادت من أهمية ضبط الإنفاق الحكومي في ظل أزمة مالية عالمية خانقة، خصوصاً عندما حدثت اضطرابات سياسية واقتصادية شهدتها دولة الكويت في الآونة الأخيرة، الأمر الذي يدفع نحو أبحاث تعنى بعملية ضبط الإنفاق الحكومي. وبالتالي تبرز أهمية هذه الدراسة من الناحية العلمية من كونها وبالنتائج التي ستكتشف عنها ستحصل جميع الجهات الهدافة إلى تفعيل الدور الرقابي

لديوان المحاسبة الكويتي على الإنفاق الحكومي بدءاً من مجلس الأمة الكويتي ووزارة المالية والتجارة وغيرهما وكذلك إدارة الديوان نفسه.

1-6 فرضيات الدراسة:

في ضوء أسئلة الدراسة تقوم الدراسة على فرضية رئيسية أولى يتفرع عنها مجموعة من الفرضيات الفرعية، وفرضية رئيسية ثانية:

الفرضية الرئيسة الأولى:

H_0 : لا تتنسم إجراءات التي يطبقها حالياً ديوان المحاسبة الكويتي في الرقابة على الإنفاق الحكومي، بالفاعلية.

ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1. h_0 : لا تتنسم إجراءات الرقابة المالية المسبقه التي يطبقها حالياً ديوان المحاسبة الكويتي في الرقابة على الإنفاق الحكومي، بالفاعلية.

2. h_0 : لا تتنسم إجراءات الرقابة المالية اللاحقة التي يطبقها حالياً ديوان المحاسبة الكويتي في الرقابة على الإنفاق الحكومي، بالفاعلية.

3. h_0 : لا تتنسم إجراءات الرقابة المحاسبية التي يطبقها حالياً ديوان المحاسبة الكويتي في الرقابة على الإنفاق الحكومي، بالفاعلية.

4. h_0 : لا تتنسم إجراءات تقويم الأداء التي يطبقها حالياً ديوان المحاسبة الكويتي في الرقابة المالية على الإنفاق الحكومي، بالفاعلية.

الفرضية الرئيسية الثانية:

H0: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر الجهات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة الكويتي بشأن الإجراءات التي يطبقها حالياً ديوان المحاسبة الكويتي في الرقابة على الإنفاق الحكومي.

الفرضية الرئيسية الثالثة:

H0: لا توجد معوقات لتفعيل دور ديوان المحاسبة الكويتي في ممارسة الرقابة المالية على الإنفاق الحكومي

7-1 حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** الوزارات والإدارات والمصالح العامة التي يتكون منها الجهاز الإداري للدولة. وكذلك البلديات والمؤسسات والمنشآت ذات الشخصية المعنوية العامة وذلك بالإضافة للشركات والمؤسسات التي لا تقل حصة الدولة فيها عن 50% من رأس المال

- **الحدود البشرية:** تتمثل في العاملين في الأشخاص المعينين في أقسام المالية والمحاسبة في تلك الوزارات والإدارات والمصالح والبلديات والشركات والمؤسسات التي لا تقل حصة الدولة فيها عن 50% من رأس المال.

8-1 التعريفات الإجرائية:

الرقابة المالية : وهي ذلك الجزء من الأنشطة الرقابية التي تعني بالإجراءات والسياسات المالية والمحاسبية إضافة إلى المستندات والسجلات والتقارير المالية، التي تضمن من خلالها المؤسسة المحافظة على أصولها وأموالها، وتتوفر تأكيد معقول من صحة البيانات والتقارير المالية (كلاب، 2004).

الرقابة المالية المسبقة: تمثل الرقابة المسبقة نوعاً من رقابة المشروعية والملاعنة على المعاملات، والتصرفات المالية وذلك قبل إصدار القرار الخاص بالتصريف المالي أو قبل تفيذه وقبل إبرام العقد أو قبل تفيذه وذلك للحيلولة دون الوقوع في المخالفات والأخطاء تختلف بقدر الإمكان من جهة قبل ترتيب الالتزام على الجهة المصدرة للتصريف أو المبرمة للعقد من جهة أخرى.

http://www.cao.gov.eg/CAO_WEB/uploads/Dpages/Glossary_of_terms/aList_1.pdf

الرقابة المالية اللاحقة: هي الرقابة التي تتم بعد تنفيذ العمليات المالية وتعد بذلك الأسلوب الأساسي الذي تمارس بموجبه الرقابة المالية الخارجية وذلك أياً كان شكل النظام الرقابي الذي يتroxذه جهاز الرقابة سواء أكان قضائياً أم إدارياً . ويمكن هذا الأسلوب من كشف الأخطار والمخالفات وجانب التبذير والانحراف عن تحقيق الأهداف وتحديد مسؤولية الموظفين وإلقاء ضوء واضح على مسؤولية موظفي الجهات الخاضعة للرقابة، كما يساعد على التعويض عن الأضرار، والحيلولة دون إعادة ارتكاب الأخطاء والمخالفات والانحرافات، لكن بالصورة التي يمكن فيها لهذه الرقابة أن تتناول العملية المالية من جميع جوانبها.

http://www.cao.gov.eg/CAO_WEB/uploads/Dpages/Glossary_of_terms/aList_1.pdf

الرقابة المالية المحاسبية: تكون الرقابة المحاسبية من الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات التي تهدف إلى التأكد من البيانات المحاسبية في دفاتر المنظمة وبالتالي درجة الاعتماد عليها. (موتات، 2003)

الرقابة الإدارية: الخطة التنظيمية والإجراءات والسجلات التي تختص بالعمليات الإدارية التي تقود إلى فرض سلطة الإدارة المرتبطة مباشرة بمسؤوليات الإدارة لتحقيق أهداف المنظمة كما أنها نقطة الانطلاق نحو بناء رقابة مالية على العمليات..(كلاب، 2004).

الرقابة على الأداء: وهي تقويم أنشطة هيئة ما للتحقق مما إذا كانت مواردها قد أديرت بالصورة التي يراد منها مراعاة جوانب التوفير والكفاءة والفعالية بمعنى أن متطلبات الرقابة قد تمت الاستجابة إليها بصورة معقولة.

http://www.cao.gov.eg/CAO_WEB/uploads/Dpages/Glossary_of_terms/aList_1.pdf

تقويم الأداء: إن تعبير (تقويم الأداء) هو تعبير أوسع من تعبير (رقابة الأداء) ذلك لأن التقويم لا يعني بيان نتائج وآثار الأداء حسب وإنما يمتد إلى تحليل تلك النتائج والآثار أيضاً للوصول إلى الحكم على مدة سلامة الأداء بمعناه العام .

http://www.cao.gov.eg/CAO_WEB/uploads/Dpages/Glossary_of_terms/aList_1.pdf

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول - الإطار النظري

1-2 مقدمة

2-2 أهمية الرقابة المالية

3-2 أغراض الرقابة المالية

4-3-2 التكيف مع التغيرات البيئية

2-3-2 تقليل تراكم الأخطاء

3-3-2 المعاكبة والانسجام مع التعقيد التنظيمي

4-3-2 تخفيض التكاليف

4-2 مستويات الرقابة المالية

5-2 أنواع الرقابة المالية من إذ التوفيق

1-5-2 الرقابة المسبقة

2-5-2 الرقابة المترادمة

3-5-2 الرقابة اللاحقة

4-5-2 الرقابة المحاسبية

2-6 نبذة عن ديوان المحاسبة الكويتي ودوره في الرقابة المالية

7-2 أسلوب الرقابة في ديوان المحاسبة الكويتي

8-2 الإجراءات القانونية التي يسير عليها الديوان لتنفيذ مسؤوليته

9-2 الإجراءات القانونية للديوان في مجال الرقابة المحاسبية

10-2 التقارير التي يقوم ديوان المحاسبة بإعدادها ودفعها إلى مجلس الأمة

المبحث الثاني - الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية

ثانياً: الدراسات الأجنبية

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

المبحث الأول - الإطار النظري:

1-2 مقدمة:

تعد الرقابة بشقيها الإدارية والمالية من الوظائف الإدارية المهمة التي ترتبط ارتباطاً كبيراً بالتنظيم، وفي منظمات الأعمال الحديثة تطورت مفاهيم الرقابة وفلسفتها ومنظورها الإداري بشكل ملحوظ خلال السنوات الحديثة وبدلاً من أن ينظر إليها كمرادف للسيطرة والسلطة والقوة أصبحت أكثر تشاركيه وأكثر شحذاً للهمم وتلعب دوراً أكثر إيجابية في الممارسات الإدارية (العامري والغالبي، 2007، ص224).

2-2 أهمية الرقابة المالية:

تكمن أهمية الرقابة وال الحاجة إليها بوصفها إحدى الوظائف الإدارية الرئيسية. فالمنظمة بعدها وحدة اجتماعية، تمارس مهام و أدواراً مختلفة لتحقيق الأداء المطلوب، و غالباً ما تواجهها عند قيامها بذلك الانحرافات الإيجابية والسلبية، قياساً بالخطط التي تعتمد لها لتحقيق أهدافها، وقد يكون الانحراف الذي تفرزه عملية الرقابة مقصوداً أو غير مقصود تبعاً لطبيعة المتغيرات التي تملأ مثل هذه المواقف لذلك لا من وجود نظام رقابي فعال وكفاء يقوم على أساس تمكين المنظمة من تنفيذ خططها. وتبرز أهمية الرقابة بشكل كبير في المنظمات المعاصرة لأنها تتسم بتشعب وتشابك وتعقيد الأنظمة فيها، بما يؤدي بدوره إلى وجود أنشطة رقابية لتوجيه فعاليات الكفيلة ب شأنها يؤدي في الغالب إلى عرقلة انسياط أداء فعاليات وأنشطة بدون اتخاذ الإجراءات الكفيلة ب شأنها يؤدي في الغالب إلى عرقلة انسياط أداء فعاليات وأنشطة المنظمة. لذلك تسهم الرقابة بشكل كبير في ممارسة المنظمة لأنشطتها وتمكينها من الدخول في الميادين المختلفة. كما تبرز أهمية الرقابة بشكل جلي في ظل الندرة النسبية للموارد البشرية

والإدارية والمالية والمعلوماتية المتاحة، إذ إن الرقابة الناجحة من شأنها أن تؤدي إلى الاستثمار الأمثل للطاقات المتاحة بفاعلية وكفاءة وتقليل أوجه الهراء والضياع فيها، ومن هنا يتضح بجلاء الدور الذي تلعبه وظيفة الرقابة في تمكين المنظمة من العمل بشكل فعال لإنجاز الأنشطة والمهام وفقاً لمعايير الأداء الكفاءة لتحقيق الأهداف المتوازنة، وتقليل جوانب الانحرافات غير المرغوبة الحاصلة في العمليات التشغيلية. (الشمام وحمود، 2007، ص 316، 317)

وتبع أهمية الرقابة المالية من العوامل التالية:

1- وجود فجوة زمنية بين الوقت الذي يتم فيه تحديد الأهداف والخطط والوقت الذي يتم فيه التنفيذ، ونتيجة الفجوة الزمنية قد تحدث ظروف غير متوقعة تسبب انحرافاً عن الأداء المرغوب فيه، لتقوم الرقابة بكشف هذا الانحراف وتحديد أسبابه واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجته ومنع تكرار حدوثه.

2- عادة ما تختلف أهداف التنظيم عن أهداف الأفراد العاملين داخل التنظيم فتوقعات الأفراد وأهدافهم الشخصية قد تتعارض مع أهداف المؤسسة. ومن ثم فإن الرقابة الفعالة تسعى إلى ضمان أن يكون عمل الأفراد موجهاً أساساً وفي المقام الأول نحو تحقيق الأهداف التنظيمية للمؤسسة، والنظام الرقابي الفعال هو الذي يحقق المواءمة بين هذين النوعين من الأهداف حتى يقلل من الصراعات والنزاعات بين الأفراد والمؤسسة (شرف، 2005).

2-3 أغراض الرقابة المالية:

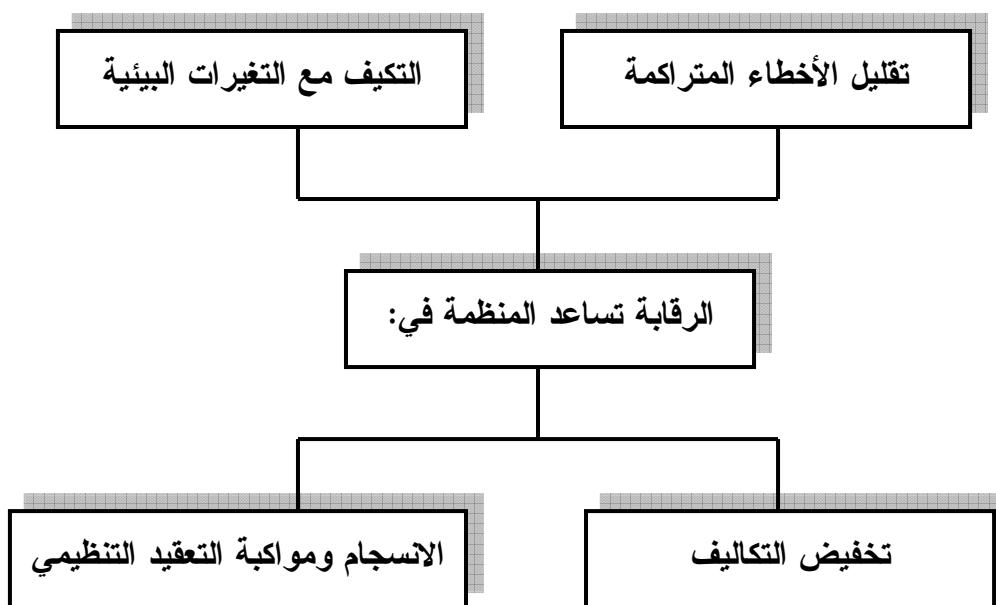
تتعدد الأغراض من وجود الرقابة المالية في منظمات الأعمال وتعطي قدرة كبيرة للمنظمة على التكيف مع التغيرات البيئية، وتقليل الأخطاء والحد في كل المجالات تساعد المنظمة للتعامل مع التعقيد المنظمي المتزايد بشكل عام وكبير حجم المنظمات وأخيراً فإنها

تساعد في تخفيف التكاليف عن طريق تقليل التالف والوقت العاطل وغيرها. وهذه الفكرة

نوضحها في الشكل التالي:

شكل رقم (1)

أغراض الرقابة المالية



المصدر: (الشمام وحمود، 2007، ص308)

2-3-1 التكيف مع التغيرات البيئية:

لقد أصبحت منظمات الأعمال اليوم معقدة ومضطربة وكل المنظمات تواجه التغيير فإذا استطاع المدير أن يحدد الأهداف ويتحققها دائماً وبدون مشكلة فلا حاجة للرقابة لكن هذا الأمر مستحيل التحقيق. وسبب ذلك هو أن الفاصل الزمني بين وقت تحديد الأهداف ولحظة صرف الأموال وقت الحصول على العائد من تلك الأموال يتأثر بكثير من الأحداث سواء على مستوى المنظمة أو بيئتها، وهذه الأحداث تعوق تحقيق الهدف وهنا يبرز دور النظام الرقابي المالي

الجيد. فهذا النظام يساعد المديرين على استباق التغيرات والتعامل معها والتكييف مع الحالة الجديدة.

2-3-2 تقليل تراكم الأخطاء:

إن الأخطاء الصغيرة والانحرافات البسيطة قد لا تؤثر في المنظمة مالياً مثلاً ولكن تراكم هذه الأخطاء والانحرافات الصغيرة يمكن أن يؤدي إلى مشكلة كبيرة. لذا فالمعالجة يجب أن تكون أولاً بأول وأي انحراف يجب أن يؤخذ على محمل الجد لأن هذا الخطأ الصغير قد يخفي وراءه ما أكبر وأخطر.

2-3-3 المراقبة والانسجام مع التعقيد التنظيمي:

عندما تكون المنظمة بسيطة في هيكلها وعملها كأن تكون موجودة في رقعة جغرافية محلية وتنتج منتجاً واحداً فقط فإن نظامها الرقابي المالي سيكون بسيطاً، لكن المشروع الكبير الذي ينتج منتجات كثيرة ويستخدم مواد أولية متعددة ويعطي مساحات جغرافية واسعة وله منافسون كثيرون، فإنه يحتاج إلى نظام رقابي مالي يستطيع أن يوضح هذا التعقيد ويساعد الإدارة في التعامل معه وكل آليات عمله.

2-3-4 تخفيض التكاليف:

إذا ما استخدم النظام الرقابي المالي بشكل فعال فإنه سيؤدي إلى خفض كبيرة في التكاليف من خلال ضبط عمليات ووضع معايير دقيقة للأداء ونسب التالف والوقت الضائع.

(العامري، والغالبي، 2007، ص 225 – 226)

2-4 مستويات الرقابة المالية:

قسمت مستويات الرقابة المالية إلى ثلاثة مستويات رئيسية كما يلي:

المستوى الأول : رقابة المطابقة (الرقابة المالية التقليدية)

المستوى الثاني : رقابة الكفاءة والتوفير (رقابة الأداء)

المستوى الثالث : مراقبة نتائج البرامج

إن المستويات الثلاثة للرقابة المالية تظهر تطور العملية الرقابية استجابة للتغيرات في بيئه

المنظمات من إذ الزيادة الكبيرة في حجم معاملاتها، إضافة إلى زيادة درجة التعقيد لتلك الأنشطة

والمعاملات، بإذ لم يعد المستوى الأول وهو الرقابة المالية التقليدية قادرا على أن يلبي أهداف

العمل الرقابي، ومن ثم كان ظهور المستويين الثاني والثالث ليضيفاً أبعاداً جديدة للعملية الرقابية

تتمثل في البحث عن مدى كفاءة واقتصادية البرامج المنفذة من قبل الجهات الخاضعة للرقابة،

وكذلك البحث في مدى ملائمة تلك البرامج لتحقيق أهداف المنظمة، وهذا يعد تطورا في منهج

الرقابة المالية من إذ كونه يخدم المفاهيم الحديثة للوظيفة الرقابية بإذ تتضمن مختلف أوجه النشاط

اللازم وللتتأكد من أن الأهداف قد تحققت وفقا للخطة الموضوعة، وبتكلفة مناسبة وبأن أي

انحرافات حدثت قد تم تصحيحها (شرف، 2005).

2-5 أنواع الرقابة المالية من إذ التوقيت:

نقسم الرقابة المالية من إذ توقيت تنفيذها إلى ثلاثة أنواع، هي:

1-5-2 الرقابة المسبقة:

وهي تتمثل في الضوابط والقواعد الإجراءات التي تنظم العمل وتنمنع التدخلات وبالتالي تضمن سير الأعمال في الاتجاه الصحيح، وهي بذلك تستبق حدوث الأخطاء والانحرافات التي قد تحدث في تنفيذ الخطة.

2-5-2 الرقابة المتزامنة:

وهي تتمثل في الأعمال الرقابية التي تتواءل مع تنفيذ الأعمال، مثل مراقبة الرؤساء للعاملين وتقديم النصائح المشورة لهم، واتخاذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة أي تعطل في خطوط الإنتاج والخدمات، كما تشمل أيضاً ما يتصل به وحدات الرقابة الداخلية أثناء العمل. وهي بذلك تعمل على تقديم التوجيهات وتصحيح الأخطاء والانحرافات لدى وقوعها أو لاً بأول، وبالتالي تمنع تفاقمها.

2-5-3 الرقابة اللاحقة:

وتتمثل في دراسة وتحليل تقارير العمل والأداء ونواحي القصور والضعف وأسباب الأخطاء والانحرافات، والمتسببين فيها، واتخاذ الإجراءات التصحيحية الالزمة من خلال القرارات اللوائح والتعليمات والتدريب وغيرها. وهي بذلك تعمل كمراقبة عامة للخطط والأعمال

واتخاذ إجراءات تصحيحية ذات شمولية من خلال تعديل الخطط وإصدار لوائح وتعليمات تنظيمية .(كلاب، 2004).

4-5-2 الرقابة المحاسبية:

وتعد الرقابة المحاسبية جزءاً لا يتجزأ من الرقابة المالية وتشمل أهدافها عادة دوراً مهماً في الرقابة اللاحقة، أي بعد حدوث العمليات بشكل يقيس مشروعية وكفاءة العمليات التي تم تنفيذها عن طريق مقارنة الإنفاق الفعلي بالمقدر (موتات، 2003)، وقد ازدادت مجالات ومهام المراجع الحكومي الرقابية لتتضمن عناصر أخرى غير تقليدية لتشمل العناصر التالية (الراشد، 1999):

1- الامتثال المالي Financial Compliance: ويشمل التحري بما إذا كانت المنشأة قد التزمت بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وأن قوائمها المالية تعبّر بوضوح وعدالة عن المراكز المالية ونتائج الأعمال، والتأكد من مدى التزام المنشأة بالقوانين والتعليمات المؤثرة على القوائم المالية.

2- الاقتصاد والكفاءة Economy and Efficiency: وتتضمن تحديد ما إذا كانت الوحدة تقوم بإدارة الموارد بكفاءة واقتصاد، ومبررات عدم كفاءة التنفيذ، وما إذا كانت تصرفات الوحدة متفقة مع القوانين والتعليمات المرتبطة بالاقتصاد والكفاءة.

3- نتائج البرنامج Program Results: وتناول الإجابة عن تساؤلات حول تحقيق النتائج المرغوبة.

2-6 نبذة عن ديوان المحاسبة الكويتي ودوره في الرقابة المالية:

(http://www.sabq8.org/sabwebsite/a_pages/aAuthorities.htm)

صدر دستور دولة الكويت في 11 نوفمبر سنة 1962، وقد عنى بالنص صراحة على إنشاء ديوان للمراقبة المالية يكفل القانون استقلاله، إيماناً بأن المال العام هو عصب الدولة وعماد نهضتها ومن ثم يجب أن يحاط بسياج من الحماية لضمان جيابته كاملاً دون نقص أو تقصير وإنفاقه فيما يدعم المجتمع ويعود عليه بالنفع دون إسراف أو تقدير.

وقد نصت المادة (151) من هذا الدستور على أن:-

"ينشأ بقانون ديوان للمراقبة المالية يكفل القانون استقلاله ويكون ملحقاً بمجلس الأمة، ويعاون الحكومة ومجلس الأمة في رقابة تحصيل إيرادات الدولة وإنفاق مصروفاتها في حدود الموازنة، ويقدم الديوان لكل من الحكومة ومجلس الأمة تقريراً سنوياً عن أعماله وملحوظاته".

وفي 7 يوليو سنة 1964 صدر القانون رقم 30 لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة بدولة الكويت، ونصت المادة الأولى منه على أن: "تنشأ هيئة مستقلة للمراقبة المالية تسمى ديوان المحاسبة وتلحق بمجلس الأمة".

وجاء إنشاء الديوان استجابة لازدهار الحياة البرلمانية بعد صدور الدستور. ومرت المسيرة الرقابية للديوان بعدة مراحل ارتبطت بالحياة الاقتصادية والمالية في الدولة وتطورها. وبإيجاز فقد تبنّى الديوان استراتيجية لإصلاح مساره الرقابي استناداً إلى مجموعة من السياسات اختصت بتفعيل العمل الرقابي وتنمية الموارد البشرية وزيادة كفاءة النظم الإدارية القائمة.

وقد وجه الديوان اهتمامه في الفترة الأخيرة إلى دعم وزيادة كفاءة جهاز التدقيق بالديوان، وأعطى القضايا التي تمس المال العام الأهمية الازمة وأصدر العديد من التقارير الرقابية والتي تضمنت توصيات في شأن دعم المسائلة وزيادة فاعلية الإداره المالية للدولة.

كما أعطى الديوان الاهتمام اللازم لموضوع المخالفات المالية التي تمثل ظواهر عامة، إذ تتكرر في أكثر من جهة خاضعة لرقابة الديوان أو تتكرر في الجهة الواحدة ولأكثر من فترة مالية، لذلك فإنه يتم إعداد دراسات تحليلية متعمقة لتلك الظواهر وذلك للوقوف على الأسباب الحقيقية لتكرارها، وتكوين رأي للديوان بشأنها وإبلاغه لكل من السلطة التشريعية والأجهزة التنفيذية في الدولة، واتخاذ الخطوات التصحيحية الازمة في ضوء رؤية الديوان لها.

و عمل الديوان على دعم القطاعات المساعدة للعمل الرقابي وتفعيل دورها بما يتلاءم مع تطوير أداء الديوان الرقابي وتوسيعته، وخاصة فيما يتعلق باستخدام التقنيات الحديثة في مجال نظم المعلومات.

الهدف الأساسي لديوان المحاسبة هو تحقيق رقابة فعالة على الأموال العامة لصونها ومنع العبث بها والتتأكد من استخدامها الأمثل في الأغراض التي خصصت لها.

وقد ركز الديوان -من خلال ممارسته لعمله الرقابي- على خلق قناعة كاملة لدى الجهات الخاضعة لرقابته بأنه لا يهدف أصلاً إلى تصيد الأخطاء ورصد المخالفات وإنما يستهدف بالدرجة الأولى تحقيق مصلحة عامة هي صون المال العام واستخدامه الأمثل في الأوجه التي خصص لها، ومن ثم استطاع الديوان - بتعاونه مع تلك الجهات وتبادل الأفكار معها - تنظيم الأعمال المالية والمحاسبية بها ووضع الحلول المناسبة للوصول إلى تحقيق هذا الهدف الأساسي.

٢-٧ أسلوب الرقابة في ديوان المحاسبة الكويتي:

يتبع الديوان أسلوبين من أساليب الرقابة المالية:

• **رقابة مسبقة:** تخضع لها المناقصات الخاصة بالتوريدات والأشغال العامة وكل مشروع

ارتباط أو اتفاق أو عقد يكون من شأن ابرامه ترتيب حقوق أو التزامات مالية للدولة أو عليها إذا بلغت قيمة المناقصة الواحدة أو الارتباط أو الاتفاق أو العقد مائة ألف دينار كويتي فأكثر.

وقد ألزم القانون تلك الجهات بأن لا ترتبط أو تتعاقد إلا بعد الحصول على موافقة ديوان المحاسبة، والديوان لا يصدر موافقته في هذه الحالات إلا بعد بحث الأوراق والثبت من أن الاعتمادات الواردة بالموازنة تسمح بالارتباط أو التعاقد وأن كافة الإجراءات الواجب استيفاؤها قد روعيت وفقاً للأحكام والقواعد المالية المقررة.

• **رقابة لاحقة:** تجري بعد الارتباط أو الصرف وتشمل كافة التصرفات المالية التي تجريها

الجهات الخاضعة لرقابة الديوان

وتخضع للرقابة المالية للديوان الجهات الآتية:

1. الوزارات والإدارات والمصالح العامة التي يتتألف منها الجهاز الإداري للدولة.
2. البلديات وسائر الهيئات المحلية ذات الشخصية المعنوية العامة.
3. الهيئات والمؤسسات والمنشآت العامة التابعة للدولة أو البلديات أو غيرها من الهيئات المحلية ذات الشخصية المعنوية العامة.
4. الشركات والمؤسسات التي يكون للدولة أو إحدى الشخصيات المعنوية العامة الأخرى نصيب في رأس مالها لا يقل عن 50 % منه أو تضمن لها حداً أدنى من الأرباح.

5. الشركات المرخص لها باستغلال أو إدارة مرفق من المرافق العامة للدولة أو الممنوحة امتيازاً لاستغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية فيها.

(http://www.sabq8.org/sabwebsite/a_pages/a_authorities.htm)

2-8 الإجراءات القانونية التي يسير عليها الديوان لتنفيذ مسؤوليته:

أولاً: الإجراءات القانونية للديوان في ممارسة الرقابة المسبقة:

تخضع لرقابة الديوان المسبقة المناقصات الخاصة بالتوريدات والأشغال العامة إذا بلغت قيمة المناقصة الواحدة (مئة ألف دينار) فأكثر بالإضافة إلى كل مشروع ارتباط أو اتفاق أو عقد يكون من شأن إبرامه ترتيب حقوق أو التزامات مالية للدولة أو غيرها من الأشخاص المعنية العامة أو عليها، إذا بلغت قيمة الارتباط النصاب المذكور سلفاً، فلا يجوز للجهة الحكومية أن تتعاقد إلا بعد الحصول على الموافقة المسبقة من الديوان.

وفي سبيل ممارسة الديوان دوره في هذا المجال حددت المادة (13) من قانون إنشاء الديوان رقم 30 لسنة 1964 الإجراءات التالية:

1. على الديوان أن يبيت في موضوع العقد المعروض عليه من الجهة الحكومية خلال مدة أقصاها سبعة أيام من تاريخ تلقيه أوراق المناقصة كاملة.

2. يجوز للديوان خلال هذه الفترة أن يطلب من الجهة الحكومية موافاته بآية أوراق أو بيانات أو إيضاحات يرى أنها ضرورية ولازمة لعملية الفحص والمراجعة، وفي هذه الحالة تتمد فترة سبعة أيام من تاريخ وصول طلبات الديوان.

3. تشمل رقابة الديوان التحقق من أن الاعتمادات الواردة بالموازنة تسمح بالارتباط أو التعاقد، وأن كافة الإجراءات القانونية الواجب اتباعها قبل التعاقد قد روعيت وتم استيفاؤها.

4. إذا لم يبيت الديوان في موضوع الارتباط أو العقد خلال المدة المقررة جاز للجهة الحكومية أن تجري الارتباط تحت مسؤوليتها.

5. يبيت الديوان في موضوع التعاقد أما بالموافقة المطلقة أو الموافقة المشروطة أو الرفض.

6. إذا اعترض الديوان على التعاقد ولم تؤيد الجهة الحكومية رأي الديوان في ذلك فعليها إخطار الديوان بوجهة نظرها مدعاة بالأسانيد التي تقوم عليها.

7. في حالة تمسك الديوان برأيه، فإنه يتعين عرض الأمر على الوزير المختص أو ممثل الجهة المختصة للنظر فيه.

8. إذا لم يقنع الوزير المختص أو ممثل الجهة المختصة برأي رئيس الديوان عليه يتم عرض وجهتي النظر على مجلس الوزراء للبت فيه ويعمل بقرار هذا المجلس.

ثانياً: الإجراءات القانونية للديوان في ممارسات الرقابة اللاحقة:

-1 يمارس الديوان اختصاصاته الرقابية من خلال عمليات التفتيش والفحص والمراجعة التي يقوم بها الموظف الفني فيه.

-2 يجوز أن يكون التفتيش مفاجأة أي دون علم الجهة الخاضعة لرقابته.

-3 إذا شك الديوان في عبث بأي من المخازن أو المستودعات جاز له أن يطلب الجهة المختصة بإجراء جرد فوراً وعليها القيام به، وفي هذا الحالة يشهد مدقق الديوان عملية الجرد دون أن يشترك فيها.

-4 تجرى عمليات الفحص والمراجعة إما في مقر الديوان أو مقارن لجهات الحكومية وللديوان تقدير ذلك وفقاً لما يراه محققاً لمصلحة العمل وحسن انتظامه.

- للديوان حق الاتصال المباشر برؤساء الحسابات ومديريها ومرأقيبها أو من يقوم مقامهم في الجهات الخاضعة لرقابته، وله حق مراسلتهم والتفتيش فجأة على أعمالهم.
- يبلغ الديوان الملاحظات التي يسفر عنها عمليات التفتيش والفحص والمراجعة إلى الجهات الخاضعة لرقابته المالية.
- على تلك الجهات موافاة الديوان بردودها على تلك الملاحظات خلال شهر من تاريخ إبلاغها إليها.
- للديوان أن يطلب إلى الجهة المختصة أن تتخذ الإجراءات اللازمة لتحصيل المبالغ المستحقة للدولة أو غيرها من الجهات الخاضعة لرقابته أو التي صرفت منها بغير وجه حق.
- يضع رئيس الديوان تقريراً سنوياً عن كل الحسابات الخاتمية للجهات الحكومية الخاضعة له بيسط فيها الملاحظات وأوجه الخلاف التي تقع بينها وبين الديوان، ويقدم هذا التقرير إلى رئيس الدولة ومجلس الأمة ومجلس الوزراء، ووزير المالية، وذلك بأقرب فرصة في بداية كل دور من أدوار الانعقاد العادي لمجلس الأمة.
- بالنسبة للشركات الخاضعة لرقابة الديوان، يبلغ الديوان ملاحظاته التي تسفر عنها مراجعة الحسابات إلى كل من:
1. الشركة المعنية.
 2. الجهة الإدارية المختصة بالإشراف عليها.
 3. وزارة المالية.

اما إذا كانت الشركة مساهمة يجب على الديوان أن يبلغ ملاحظاته قبل انعقاد الجمعية العمومية بثلاثين يوماً على الأقل، ويتعين على مجلس إدارة الشركة عرض هذه الملاحظات على الجمعية عند انعقادها.

2-9 الإجراءات القانونية للديوان في مجال الرقابة المحاسبية:

لقد أجرى الباحث مجموعة من المقابلات الشخصية مع مختصين في ديوان المحاسبة الكويتي، إذ أوضحوا من خلالها أن الرقابة المحاسبية هي الرقابة التقليدية التي تقتصر على مراجعة الدفاتر الحسابية ومستندات الصرف والتحصيل، ومدى تطابق الصرف للاعتمادات المنوحة لكل بند من بنود الموازنة، وأن جميع التجاوزات قد تمت بعد الحصول على ترخيص سابق من الجهة المختصة (الديوان)، وأن الإيرادات العامة التي فرضها القانون قد تم ربطها وتحصيلها، وأن الأموال المحصلة قد أودعت بخزانة الدولة وأضيفت إلى أنواعها الصحيحة في الحسابات، وأن جميع العمليات المالية قد تمت بمستندات ونماذج صحيحة ومعتمدة من لهم سلطة اعتمادها وفقاً للقوانين واللوائح والتعليمات المعمول بها في الدولة، وأنها مثبتة في الدفاتر إثباتاً صحيحاً وفقاً للنظام المحاسبي المتبعة . كما تهدف الرقابة المحاسبية إلى بذل أقصى الجهد لاكتشاف الأخطاء الفنية والغش والتزوير والمخالفات المالية. وقد تتمد الرقابة المحاسبية إلى فحص النظام المحاسبي المتبوع أو النظم المالية المعهود بها وتقديم الاقتراحات التي قد يراها الديوان لازمة .

ثالثاً: الإجراءات القانونية للديوان في مواجهة المخالفات المالية:

أ. تعريف المخالفة المالية:

تعد مخالفات مالية في تطبيق أحكام قانون إنشاء ديوان المحاسبة رقم 30 لسنة 1964 ما

يأتي:

- 1) مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها في الدستور.
- 2) مخالفة الموازنة العامة أو الميزانيات الملحة بها أو المستقلة عنها، والميزانيات الخاصة بالهيئات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة والتي يكون الموظف العمومي مندوباً لمراقبتها أو الإشراف عليها.
- 3) مخالفة أحكام القانون الخاص بقواعد إعداد الموازنة والرقابية على تنفيذها والحساب الخاتمي.
- 4) مخالفة أحكام قانون المناقصات ولائحته، ولائحة المخازن والمشتريات، وعلى وجه العموم كافة القواعد والأحكام والأنظمة والتعليمات المالية والحسابية والمخزنية.
- 5) كل تصرف خاطئ أو إهمال أو تقصير يترتب عليه صرف مبالغ من الأموال العامة بغير وجه حق، أو ضياع حق من الحقوق المالية للدولة أو أحد الأشخاص العامة الأخرى أو الهيئات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة، أو المساس بمصلحة من مصالحها المالية، أو يكون من شأنه أن يؤدي إلى ذلك.
- 6) عدم موافاة الديوان بالمناقصات ومشروعات الارتباطات والاتفاقات والعقود الخاضعة للرقابة المالية المسبقة.

وكذلك عدم موافاة الديوان، دون مبرر، بالحسابات والمستندات المؤيدة لها في المواعيد المحددة لذلك، أو بما يطلبه من أوراق أو وثائق أو غيرها مما يكون له الحق في فحصها أو مراجعتها أو الاطلاع عليها طبقاً للقانون.

7) عدم الرد على ملاحظات الديوان أو مكاتبته بصفة عامة، أو التأخر في الرد عليها دون مبرر، ويعد في حكم عدم الرد أو يجيز للموظف إجابة الغرض منها المماطلة والتسويف.

8) التأخير دون مبرر في إبلاغ الديوان، خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر، بما تتخذه الجهة الإدارية المختصة في شأن المخالفات التي يبلغها الديوان إليها أو تقاعسها دون عذر مقبول عن اتخاذ اللازم حيالها، وبالجملة كل تصرف أو موقف يكون من شأنه أن يعوق الديوان – دون مقتضى – عن مباشرة اختصاصاته في الرقابة المالية على الوجه الأكمل.

ب. الإجراءات الواجب اتباعها في حالة اكتشاف الديوان للمخالفات المالية من خلال موظفيه الفنيين:

- 1- يقوم الديوان بإبلاغ المخالفات المالية المكتشفة من قبله إلى الجهة الحكومية المختصة.
- 2- تقوم الجهة الحكومية بإحاله المخالفات إلى التحقيق الإداري.
- 3- على الجهة الحكومية بعد إبلاغها بنتيجة التحقيق اتخاذ القرار المناسب بالحفظ أو مجازاة المسئول إدارياً أو إحالته للمحاكمة التأديبية في خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ الإبلاغ بنتيجة التحقيق.
- 4- توافي الجهة الحكومية ديوان المحاسبة بالقرارات الصادرة بالتصرف في المخالفات المالية مصحوبة بمحاضر التحقيق وغيرها من الأوراق والمستندات المتصلة بها، وذلك في ميعاد أقصاه عشرة أيام من تاريخ صدور قرارات التصرف.

5- للديوان الحق في الاعتراض على القرارات الصادرة في التصرف بالمخالفات المالية، وفي هذه الحالة يجوز لرئيس الديوان أن يقيم الدعوى التأديبية ضد المخالف أمام المحكمة التأديبية المختصة.

6- يتعين على الديوان إقامة الدعوى التأديبية خلال شهر على الأكثر من تاريخ تلقيه قرار التصرف في المخالفة المالية الصادر في الجهة.

7- في حالة فوات الميعاد المذكور دون إقامة الدعوى التأديبية أصبح قرار التصرف نهائياً، ويسقط حق الديوان في إقامة الدعوى.

8- إذا حفظت الجهة الإدارية الموضوع، وتبين للديوان أن القرار الذي أصدرته الجهة المختصة جانبه الصواب أو أن الجزاء الذي توقع بمحاسبة على الموظف المسؤول لا يتاسب مع المخالفة المرتكبة، ورأى الديوان مع هذا أن المخالفة لا تستدعي إحالة مرتكبها للمحاكمة التأديبية، فإنه في هذه الحالة يكون لرئيس الديوان أن يرد الأوراق إلى الجهة المختصة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ ورودها للديوان، طالما إعادة النظر في الموضوع إما بمحازاة المخالف إذا كان القرار صادرًا بالحفظ، وأما بتشديد الجزاء الموقر عليه بما يجعله متناسباً مع المخالفة وفي حدود الخصم من المرتب لغاية خمسة عشر يوماً.

9- على الجهة المختصة أن تبت في طلب الديوان وتخطره بالنتيجة في ظرف سبعة أيام من تاريخ تسلمهما الأوراق المردودة إليها.

10- إذا لم تستجيب الجهة المختصة لطلب الديوان أو لم تخطره بالنتيجة في ميعاد السبعة أيام جاز لرئيس الديوان أن يحيل المخالف للمحاكمة التأديبية خلال عشرة أيام من تاريخ وصول الأوراق.

11- على الديوان متابعة القرارات الصادرة من الهيئة بتوقيع الجزاءات والتأكد من قيام الجهة بتنفيذها والإجراءات الواجب اتباعها في حالة اكتشاف الجهة الحكومية للمخالفات التالية.

ج. الإجراءات الواجب اتباعها في حالة اكتشاف الجهة الحكومية للمخالفات المالية من تلقاء

نفسها:

1- تقوم الجهة الحكومية بإحالة هذه المخالفات إلى التحقيق الإداري.

2- على الجهة الحكومية بعد إبلاغها بنتيجة التحقيق اتخاذ القرار المناسب بالحفظ أو مجازاة المسئول إدارياً أو إحالته للمحاكمة التأديبية في خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ الإبلاغ بنتيجة التحقيق.

3- توافي الجهة الحكومية ديوان المحاسبة بالقرارات الصادرة بالتصريف في المخالفات المالية مصحوبة بمحاضر التحقيق وغيرها من الأوراق والمستندات المتصلة بها، وذلك في ميعاد أقصاه عشر أيام من تاريخ صدور قرارات التصريف.

7- الاختصاصات الرقابية لديوان المحاسبة الكويتي:

يتولى الديوان القيام بالمهمات والاختصاصات المرتبطة بالقطاع الحكومي وقطاع

المؤسسات العامة والشركات على النحو التالي:
<http://www.sabq8.org/sabwebsite/index.htm>:

أ- الرقابة على القطاع الحكومي وذلك من خلال ما يلي:

1- الإيرادات.

2- المصروفات.

3- المناقصات والممارسات والعقود والارتباطات.

4- العهد والمخازن والمستودعات العامة وفروعها وما في حكمها.

5- حسابات التسوية من أمانات وعهد والحسابات الجارية والحسابات النظامية.

6- السلف والقروض الممنوحة من الدولة أو إحدى المؤسسات أو الهيئات ذات الشخصية المعنوية العامة أو المعقدة لصالحها.

7- أوجه استثمار أموال الدولة.

8- الحساب الختامي عن السنة المالية المنقضية لكل من الدولة والهيئات والمؤسسات العامة التي تربط ميزانيتها بقوانين.

9- كل حساب أو عمل آخر يعهد إليه بمراجعته مجلس الأمة أو مجلس الوزراء.

ب- الرقابة على المؤسسات العامة والشركات المملوكة للدولة وتشمل ما يلي:

1- حسابات المؤسسات والشركات وفقا للأصول والأوضاع التي تجري عليها في إعداد حساباتها تبعا لطبيعة النشاط الذي تزاوله وبحدود الأحكام واللوائح والقرارات المنظمة لأعمالها.

2- تقارير مراقبى الحسابات بالشركات المساهمة وكذلك تقرير مجلس الإدارة. هذا وبلغ الديوان ملاحظاته التي تسفر عنها مراجعته لحسابات المؤسسات والشركات إلى كل من المؤسسة أو الشركة والجهة الإدارية المختصة بالإشراف عليها وإلى وزارة المالية. أما بالنسبة للشركات المساهمة فإن الديوان يبلغ ملاحظاته إلى مجلس إدارتها قبل انعقاد الجمعية العمومية بثلاثين يوما على الأقل ويتعين على مجلس إدارة الشركة عرض هذه الملاحظات على الجمعية العمومية عند انعقادها.

في هذه الخطوة يقوم الديوان بإعداد تقرير عن الجهات الخاضعة لرقابته وفيه تفصيل للاستثمارات والصفقات وملاحظات الديوان عليها كل ستة شهور ويسلم لرئيس مجلس الأمة، وتأخذ هذه التقارير طابع السرية.

ونستنتج مما سبق أن كثرة المهام وكثرة الجهات التي يرافق عليها ديوان المحاسبة تحتم عليه إعداد تقارير متعددة، وذلك لإحاطة السلطة التشريعية بكل ما يقوم به من أدوار وكذلك لوضع هذه السلطة على بينة فيما يخص أوجه تحصيل الإيرادات وكذلك أوجه الإنفاق.

2-10 التقارير التي يقوم ديوان المحاسبة بإعدادها ورفعها إلى مجلس الأمة:

يقدم ديوان المحاسبة لمجلس الأمة الكثير من التقارير والتي هي من ضروريات العمل الرقابي لدى مجلس الأمة ليقوم بعمله على أكمل وجه، والتقارير هي كالتالي:

أ- من إذ نوع التقرير:

ويقوم الديوان بإعداد عدة تقارير، وهي من الأدوات التي تؤهله للقيام بعمله الرقابي على أكمل وجه، وحتى تكون رقابة الديوان مثمرة أوجب الدستور على رئيس الديوان بأن يقدم إلى مجلس الأمة تقارير تتضمن ملاحظاته وتوصياته، وذلك ليتسنى لمجلس الأمة الوقوف على مدى التنفيذ السليم للجهات التنفيذية، ومعرفة حقيقة المركز المالي للدولة. والتقارير هي كالتالي:

http://www.arabosai.org/ar/recipient_member.asp?member_id=16

- تقرير سنوي يعد عن الحسابات الختامية لكل من الدولة والهيئات والمؤسسات العامة التي تربط ميزانيتها بقوانين، ويقدم هذا التقرير إلى رئيس الدولة ومجلس الأمة ووزراء ووزير المالية في موعد أقصاه نهاية شهر أكتوبر من كل عام.

- تقارير دورية تقدم للجهات بنتائج فحص ومراجعة أعمالها وما يراه الديوان بشأنها.

- تقرير نصف سنوي لمجلس الأمة يتضمن ملاحظات الديوان على تقارير الوزراء المختصين والمتضمنة أوضاع الأموال المستثمرة وحالاتها والأرصدة غير المستثمرة.

- تقرير دوري لمجلس الأمة عن العمولات التي تقدم في العقود التي تبرمها الدولة.

- تقرير سنوي لمجلس الأمة عن الحالة المالية للدولة ويتضمن تحليلات عن المالية العامة.

- تقارير رقابية على مدار السنة في المسائل التي يرى أنها مهمة و تستدعي سرعة نظرها.
- تقارير عن التكليفات التي تعهد إليه براجعتها من مجلس الأمة أو من مجلس الوزراء أو من السلطة القضائية.

بـ- من إذ نوع الجهة الحكومية:

فقد بين القانون هذه الجهات التي يجب على الديوان الرقابة عليها، وكذلك إعداد تقاريره اللازمة حولها، وهي عبارة عن تقارير سنوية تقدم إلى رئيس الدولة ومجلس الأمة ومجلس الوزراء ووزير المالية في موعد أقصاه نهاية أكتوبر من كل عام، وفيها نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الجهات التالية: (مجلة الرقابة، ديوان المحاسبة الكويتي، 2007، ص 52)

- الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية للسنة المالية.
- الجهات الملحة وحساباتها الختامية للسنة المالية.
- الجهات المستقلة وحساباتها الختامية والخاصة بالقطاع النفطي.
- الجهات المستقلة وحساباتها الختامية والخاصة بقطاع الاستثمار.

جـ- من إذ الجهات المسؤولة عن الرقابة على ديوان المحاسبة الكويتي:

بعد إنشاء ديوان المحاسبة الكويتي بموجب القانون رقم 30 لسنة 1964 وذلك تنفيذاً للمادة (151) من دستور دولة الكويت، حدث جدل بين الخبراء والمختصين حول الجهة التي ستتني بها مهمة الرقابة على أعمال ديوان المحاسبة وذلك تنفيذاً لنص المادة رقم 82 من قانون إنشاء الديوان والتي قضت بأن تراجع مستندات وحسابات ديوان المحاسبة بوساطة وزارة المالية، وقد اختلفت الآراء في هذا الشأن فنجد أن هناك رأيين: (المزروعي، 2005، ص 18)، (الزيات، 2005، 197).

- الرأي الأول يرى أن ديوان المحاسبة يمثل جهاز الرقابة الأعلى في دولة الكويت، يتمتع بالاستقلالية في أداء مهامه، لذا يجب ألا يكون هناك سلطة أخرى تراقب أعماله المالية، ولكن تكون هناك رقابة ذاتية عن طريق تشكيل لجنة رقابية داخلية تقوم بالرقابة على الأعمال المالية والإدارية للديوان، وقد تم ذلك فعلاً من خلال إصدار رئيس الديوان قراره القاضي بتشكيل لجنة للتدقيق على أعمال الديوان المالية والإدارية ترفع تقرير نتائج عملها لرئيس الديوان.
- ومن خلال الممارسة العملية لهذا الرأي تبين أن الكثير من المعنيين بالرقابة المالية يميلون إليه لما يحققه من استقلالية للديوان.
- أما الرأي الآخر فيرى مؤيدوه أن الديوان لابد أن يخضع للرقابة على أعماله من قبل جهة أخرى خارجية، فهناك من يرى أن يتم ذلك من قبل السلطة التنفيذية كوزارة المالية، وآخرون يرون أن تكون تلك الرقابة من قبل السلطة التشريعية، وغير هؤلاء يرون أن يتم القيام بذلك الرقابة من قبل فريق مشترك من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية. ويتافق الباحث مع الرأي الأخير الذي يري بضرورة اشتراك السلطتين التنفيذية والتشريعية في الرقابة على ديوان المحاسبة الكويتي لضمان الشفافية والدقة والتزاهة في عمله.
- وبشكل عام يلاحظ أن هناك اختلافاً في وجهات النظر حول من يتولى القيام بالرقابة على أعمال ديوان المحاسبة، ولكن هناك اتفاقاً على مبدأ القيام بالرقابة على تلك الأعمال.

المبحث الثاني - الدراسات السابقة:

الدراسات العربية والأجنبية:

نظراً لمحدودية الدراسات المحلية التي تناولت موضوع أساليب الرقابة التي يمارسها ديوان المحاسبة الكويتي على الإنفاق العام، اضطر الباحث إلى الاستفادة من دراسات ذات صلة أجريت في أقطار عربية أخرى لا تختلف كثيراً في الأساليب الرقابية لدواعين المحاسبة عن تلك التي يستخدمها ديوان المحاسبة الكويتي. وفيما يلي عرض لأهم تلك الدراسات:

1. دراسة (Raman & Daniker 1994) بعنوان:

"Materiality In Government Auditing".

وهدفت الدراسة إلى الإجابة عن سؤالين هما:

أ- هل يوافق المدققون الحكوميون على أساس مناسب لاحتساب الأهمية النسبية؟

ب- ما النسبة المئوية التي يعطونها بالنسبة للأسس المادية؟

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ- لا يوافق المدققون الحكوميون على أساس مناسب لحساب الأهمية النسبية .

ب- هناك حاجة لدليل للأهمية النسبية مثل وجود معيار لكفاءة التدقيق إذ إنه مفيد في المؤسسات

الحكومية أكثر مما هو في المؤسسات الخاصة إذ إنه في ظل غياب دليل للأهمية النسبية

فإنه من المتوقع وجود تفاوت لنقدير الأهمية أثناء ممارسة التدقيق.

ج- بيّنت أن (95 %) من شملتهم الدراسة متزرون بالمتطلبات القانونية، والتشريعات عند

التخطيط لعمليات التدقيق، وأن (79 %) منهم يتبعون نفس القواعد في التخطيط وفقا

لتعليمات إدارية محددة.

د- أن المؤسسات العامة والخاصة مهتمة بأن لا يكون هناك تباين بين ما يقوم به المدققون عند استقصائهم ل موقف ما.

هـ- أن من شملتهم الدراسة يؤكدون الحاجة إلى دليل عام للأهمية.

ولقد ركزت دراسة Raman & Daniker على الأهمية النسبية في المراجعة الحكومية وأهمية وجود أساس لاحتساب الأهمية النسبية ومدى موافقة المدققين الحكوميين على ذلك. ويسعى الباحث في هذه الرسالة إلى التركيز على أهمية أن تأتي تصرفات الجهاز الأعلى للرقابة مطابقة لمعايير الرقابة بالنسبة للمواضيع ذات الأهمية النسبية كمعيار تتضمنه المبادئ الأساسية في الرقابة الحكومية.

2. دراسة (1996) Tierney بعنوان:

"Auditing Government Controls. A Flawed Model?".

هدفت الدراسة إلى بيان أن الوقت قد أصبح ملائماً للحكومات لوضع نموذج لمعايير مراجعة الحسابات الحكومية.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج والتوصيات التالية:

- أـ- الحاجة إلى وجود تقرير تدقيق حكومي متّجّوب وأكثر كفاءة.
- بـ- الحكومات لم تحدد ولم تضع برنامج واضح لمعايير مراجعة الحسابات الحكومية.
- جـ- المراجعة المتطابقة مع معايير المراجعة المتعارف عليها مقبولة للتدقيق في شركات القطاع الخاص وغالباً لا تتحقق المطلوب من تدقيق حسابات وبرامج الحكومات.
- دـ- معايير المراجعة الدولية المتّفق عليها صممت لتدقيق البيانات المالية المتعلقة بالشركات وليس التدقيق الحكومي.
- هـ- نموذج التدقيق الحكومي مفید وأكثر أهمية للحكومات إذا حدد مفصلاً متطلبات التدقيق الحكومي للقواعد المالية.

لقد ركزت دراسة Tierney على أن الوقت أصبح ملائماً لتضع الحكومات معايير للمراجعة الحكومية وخاصة أن معايير المراجعة الدولية صممت لتدقيق البيانات المالية المتعلقة بالشركات . ويسعى الباحث في هذه الرسالة إلى التركيز على أهمية إصدار معايير محاسبية مقبولة من خلال عرض معيار إصدار المعايير والتي تضمنتها المبادئ الأساسية للرقابة الحكومية للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية .

3. دراسة حجر (1999) بعنوان: "النظام المحاسبي الحكومي في الجمهورية اليمنية - التطبيق ومتطلبات التطوير (مدخل النظم)" .

هدفت الدراسة إلى دراسة الأسس النظرية والجوانب العملية في نظم المعلومات المحاسبية لاستخلاص مقومات أو أركان النظام المحاسبي، ومن ثم تقييم النظام المحاسبي الحكومي في الجمهورية اليمنية في ضوء تلك المقومات، كما هدفت إلى صياغة إطار مقترن بتطوير النظام المحاسبي الحكومي في ضوء مقومات النظام، وبما يتاسب ومفاهيم الموازنات والبيئة اليمنية، ومتطلبات توجه القيادة السياسية نحو الإصلاح المالي والإداري. توصلت الدراسة إلى:

1- إن الاستمرار في تطبيق النظام المحاسبي الحكومي الراهن وعدم إدخال نظام المحاسبة الإدارية سوف يؤدي إلى الجمود في عقلية الكوادر البشرية التي تتعامل مع ذلك النظام إما كمشغل له أو كمستخدم لمخرجاته، ويحد من متابعة التطورات الجديدة في أساليب الإدارة والتحليل.

2- في النظام المحاسبي القائم الإنفاق لا يرتبط بالإنجاز، وبالتالي يجب تغيير الوضع الراهن بما يلزم الحكومة أكثر في تنفيذ برامج معينة، وأداء محدد في مختلف الوحدات.

3- في النظام المحاسبي القائم يؤثر نفوذ المسؤولين في الوحدة الحكومية إلى حد كبير في تحديد

حجم الإنفاق المخصص للوحدة دون أن يتبع ذلك أية أساليب مساءلة.

4- لا تتوفر في النظام المحاسبي القائم مقومات نظام محاسبة المسؤولية وتقدير الأداء، مما يفقد

الفرد الاهتمام الكامل بالعمل أو الرغبة في التطوير.

5- الحاجة إلى بلوغ مرتكزات الموازنة المقترحة في صورة نظام محاسبي يمثل البيئة التي

سيعمل فيها والتشريعات القانونية الخاصة بالدولة، والأسس التي يقوم عليها مدخل النظم

كما جاء الحديث في نظم المعلومات.

4. دراسة المستريحي (1999) بعنوان: "العوامل المؤثرة في مستوى إنجاز وحدات الرقابة

الإدارية الداخلية في الدوائر الحكومية الأردنية دراسة ميدانية من وجهة نظر العاملين بتلك

الوحدات".

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تقييم وفحص مستوى الإنجاز الكلي لوحدات الرقابة

الإدارية الداخلية في الدوائر الحكومية الأردنية.

وقد شملت الدراسة كافة العاملين في وحدات الرقابة لإدارية الداخلية في (66) دائرة

حكومية توجد لديها تلك الوحدات، وعدهم (181) موظفاً من جميع المستويات بواقع (43)

مديرًا و(63) رئيس قسم و(75) موظفاً، وبلغت نسبة الإعادة من الاستبيانات الموزعة (89%).

وقد أسفرت الدراسة عن النتائج التالية:

- كشفت الدراسة عن أن مستوى الإنجاز الكلي لوحدات الرقابية المبحوثة كان بدرجة

متوسطة، مائلة إلى الانخفاض.

- توافرت العوامل المؤثرة في مستوى إنجاز الوحدات الرقابية المبحوثة مجتمعة، وبدرجة

متوسطة، وهي مرتبة تنازلياً كما يلي: كفاية المصادر البشرية العاملة بالوحدات، عملية

الرقابة وظروفها، تعاؤن الدوائر مع الوحدات، كفاية التشريعات التي تحكم عملها، ثم أخيراً
البعد الهيكلي التنظيمي لها.

5. دراسة الراشد (1999) بعنوان: "دور ديوان المحاسبة في الرقابة الإدارية على الأموال
العامة بدولة الكويت دراسة ميدانية".

هدف هذا البحث إلى تسلیط الضوء على دور ديوان المحاسبة كجهاز رقابي أول في
دولة الكويت لحماية الأموال العامة، وخاصة في ظل تطبيق القانون 1/1993 ومقارنة ذلك بما
هو مطبق بأنظمة الرقابة بدول العالم المتقدمة، علّوة على استطلاع آراء المعنيين حول مهامات
هذا الجهاز لتقديم توصيات محددة بشأن النهوض بهذا الدور.

وقد تم التوصل إلى أن الجهات الرقابية المسؤولة عن تطبيق قانون حماية الأموال العامة
تؤدي مهمتها بكفاية متوسطة، كما يوجد تطلع لدى أفراد العينة إلى تحسين أداء ديوان المحاسبة
من خلال تطوير كوادره وأساليب الرقابة لديه. وتخالف الدراسة الحالية عن دراسة الراشد في
تركيزها على الرقابة المالية أكثر من الرقابة الإدارية، بالإضافة إلى حداثتها.

6. دراسة الصعيدي (2002) بعنوان: "تطوير كفاءة وفعالية نظرية الأموال المخصصة
لأغراض الرقابة وتقييم الأداء".

وقد هدفت الدراسة إلى إبراز المفهوم الموضوعي للمال المخصص، ومدى خضوع
نظرية الأموال المخصصة لمفاهيم النظرية المحاسبية من خلال تحليل إطار هذه النظرية.
وأهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج:

- هناك ارتباط وثيق بين المفاهيم المحاسبية العامة طبقاً لنظرية المحاسبة، وبين مفاهيم نظرية
الأموال المخصصة.

- بالرغم مما وجه لنظرية الأموال المخصصة من انتقادات وقصور كنظام معلومات إلا أنها تبقى الإطار الملائم والوحيد القابل للتطوير طبقاً لمفاهيم النظرية العامة للنظم كنظام معلومات للنشاط الحكومي.
- إن تفسير دورة النشاط الحكومي في الوحدات الإدارية غير الهدافة للربح تعد نقطة البدء في منهج التطوير المقترن لنظرية الأموال المخصصة.

7. دراسة عثمان (2003) بعنوان: "تقييم دور ديوان المحاسبة في الرقابة على أداء المؤسسات العامة في الأردن".

إذ ركزت هذه الدراسة على تقييم دور ديوان المحاسبة الأردني في الرقابة على أداء المؤسسات العامة، وكذلك التعرف على ماهية الرقابة عموماً ورقابة الأداء بصورة خاصة، والتعرف على قدرات الديوان والعقبات التي تحد من ممارسة الرقابة على المؤسسات العامة. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والدراسة الميدانية.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج عديدة كان من أهمها:

- افتتاح الإدارة العليا في ديوان المحاسبة برقابة الأداء وتوفير كافة مستلزمات الرقابة على أداء المؤسسات العامة.
- توفر التشريعات التنفيذية والبيئة الأساسية لقيام ديوان المحاسبة بالرقابة على أداء المؤسسات العامة.
- يمارس ديوان المحاسبة الرقابة على أداء المؤسسات العامة باستخدام الأساليب الرقابية الحديثة.

8. دراسة الكساسبة (2003) بعنوان: "دور ديوان المحاسبة في تقييم أداء ضريبة الدخل".

ركزت الدراسة بشكل خاص على دور ديوان المحاسبة في تقييم أداء ضريبة الدخل في الأردن، من خلال مناقشة قانون ديوان المحاسبة رقم (28) لسنة 1952 وتعديلاته المتمثلة بالقانون المؤقت المعدل رقم (3) لسنة 2002، وفيما إذا كان هذا القانون ينص صراحة على تقييم الأداء.

وقد هدفت الدراسة إلى بيان مدى كفاءة مراقبى ديوان المحاسبة في عملية تقييم أداء ضريبة الدخل أثناء قيامهم بالرقابة المالية من خلال مؤهلاتهم العلمية وخبرتهم العملية، إضافة إلى الوسائل والأساليب العلمية التي يستخدمها ديوان المحاسبة في موضوع تقييم أداء ضريبة الدخل، وكذلك معرفة قدرة ديوان المحاسبة على تقديم المعلومات المناسبة من خلال تقييمه لأداء ضريبة الدخل إلى الجهات المسئولة (مجلس النواب والحكومة والجهات المعنية الأخرى) لترشيد القرارات المتعلقة بتصحيح جوانب الانحراف في أداء هذه الدائرة وتنمية الجوانب الصحيحة منها.

9. دراسة حماد (2003) بعنوان: "تقويم منهج الرقابة المالية في القطاع الحكومي، دراسة مقارنة".

تناولت الدراسة تقويم منهج الرقابة المالية في القطاع الحكومي الفلسطيني من خلال دراسة وتحليل خصائص النظام الرقابي الفعال ووسائل تطبيقية لمعرفة مدى تطابق خصائصه مع خصائص النظم الرقابي الفعال، ومن ثم تحليل العوامل التي يمكن أن تحد من كفاءة وفاعلية النظم الرقابي في السلطة الوطنية الفلسطينية لتحديد وسائل تلافيها، وإمكانية تحسينها وتطويرها بما يخدم العمل الرقابي واستخلاص أهم المؤشرات الرقابية الواجب تضمينها لنظام الرقابة المالية في مؤسسات السلطة الفلسطينية . وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

- ضعف كفاءة وفاعلية العمل الرقابي الفلسطيني على مؤسسات السلطة الفلسطينية.

- ضعف النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية في مؤسسات السلطة الفلسطينية
- ضعف الجهاز الأعلى للرقابة في فلسطين ممثلة ب الهيئة الرقابة العامة وعدم استقلاليتها وفعاليتها.

وقدمت الدراسة العديد من التوصيات لتطوير الأداء الرقابي لأجهزة الرقابة الخارجية وتحسين آليات عملها.

الدراسة ركزت على الرقابة المالية على القطاع الحكومي الفلسطيني ولم تطرق إلى الرقابة المالية على المنظمات غير الحكومية في فلسطين.

10. دراسة Anerud (2004) بعنوان:

"Developing International Auditing Standards Cooperation between INTOSAI and the International Federation of Accountants".

هدفت هذه الدراسة إلى شرح مذكرة التفاهم بين المنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا (الانتوساي) والاتحاد الدولي للمحاسبين والهادفة لتطوير معايير التدقيق الدولية لما لهذا الجهد العالمي من فوائد عديدة في تطوير معايير وتعليمات التدقيق الدولية، وتعد هذه المشاركة فرصة ممتازة للمنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا لما تتميز به هذه المشاركات من مناقشة قضايا ووجهات نظر مختلفة مما يؤدي إلى تحسين نوعية المعايير والتعليمات وتكمّن أهمية المشاركة في أنها ستؤسس معايير وتعليمات ممارسة أفضل ستفيد القطاعات العامة والخاصة على السواء.

11. دراسة ماضي (2004) بعنوان: "أساليب الرقابة في المؤسسات العامة في قطاع غزة".

تناول البحث الرقابة المالية والإدارية على المؤسسات العامة في السلطة الوطنية الفلسطينية، وخصائص النظام الرقابي الفعال، وطرق البحث إلى الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية والعلاقة بينهما وأهميتها في الحفاظ على المال العام . وقد اهتمت الدراسة بتغطية جوانب الرقابة المالية

والإدارية الداخلية والخارجية على مؤسسات السلطة الفلسطينية، وخلصت الدراسة إلى عدم كفاءة الأساليب الرقابية في المؤسسات العامة في قطاع غزة، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات لتنمية وتدعم الوسائل الرقابية بما يمكن الأجهزة والمؤسسات الرقابية من القيام بواجباتها بكفاءة وفعالية تحقق أهداف العمل الرقابي في المؤسسات العامة.

12. دراسة أبو دنبوح (2005) بعنوان: "أثر فاعلية الرقابة المالية على الأداء المالي للمؤسسات العامة المستقلة الأردنية".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير أجهزة الرقابة المالية في الأردن على الأداء المالي للمؤسسات العامة المستقلة والتعریف بأهمية أجهزة الرقابة المالية في رقابة الأداء المالي على المؤسسات العامة المستقلة، وقياس مدى ضرورة وجود جهاز رقابي فعال في الأردن للقيام بمسؤولياته وضرورة القيام بهذه المهام بالطرق التي تكفل تحقيق الأهداف المرجوة.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن للتشريعات الملائمة تأثيراً إيجابياً على الأداء المالي في الأقسام المالية للمؤسسات العامة المستقلة، كما توصلت إلى أنه تؤثر الكوادر الوظيفية ومدى تأهيل تلك الكوادر إيجاباً على الأداء المالي في الأقسام المالية في المؤسسات العامة المستقلة، بالإضافة إلى أن فاعلية الرقابة المالية تؤثر إيجابياً على مدى قدرة المؤسسات المالية في تقليل الانحرافات للنفقات الفعلية عن المقدرة في الموازنة وتحقيق ترشيد في الإنفاق، كما وجدت الدراسة أن مستوى الرقابة المالية الخارجية يؤثر وبنفس الاتجاه على الأداء المالي مقاساً بمدى وجود وحدة مختصة للرقابة الداخلية وتتوفر المظاهر المختلفة للرقابة الداخلية والتقييم والمراجعة الدورية، وأن الرقابة المالية الدورية الخارجية ونتائج عمل الرقابة المالية تؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي للمؤسسات العامة المستقلة مقاساً بالالتزام بالأنظمة والمخرجات المحاسبية

الملازمة، بالإضافة إلى أن الأداء المالي في المؤسسات العامة المستقلة يتأثر وبنفس الاتجاه بمستوى الرقابة المالية الخارجية المنوطة بالجهات الحكومية.

13. دراسة شرف (2005) بعنوان: "أثر الرقابة المالية على استمرار التمويل للمؤسسات الأهلية - دراسة ميدانية المؤسسات الأهلية في قطاع غزة".

هدف هذا البحث إلى دراسة مدى وجود علاقة بين الرقابة المالية واستمرارية التمويل للمنظمات الأهلية في قطاع غزة، وتحديد درجة تأثير كل من المقومات الرقابية وأنظمة الضبط الداخلي والأنظمة المحاسبية والأدوات الرقابية على الوضع المالي للجمعيات، إضافة إلى تحديد دور مؤسسات الرقابة والتدقيق على الوضع المالي. وذلك من خلال تحليل وتقييم الأوضاع المالية والرقابية للجمعيات الأهلية في قطاع غزة، وبيان جوانب الضعف والقصور في الجوانب الرقابية المطبقة في الجمعيات الأهلية.

وقد توصل البحث إلى وجود ازدياد محدود في الوضع المالي للجمعيات الأهلية في قطاع غزة، وأن هذا الازدياد ينحصر في دعم مجال اقتناص الأصول الخاصة بالجمعيات الأهلية، كما تبين أن المصدر الأكبر من مصادر دعم الجمعيات الأهلية هي من الدول الأجنبية تليها في الدعم المؤسسات العربية، بينما الدعم المحلي والتبرعات من السلطة الوطنية الفلسطينية تشكل جزءاً بسيطاً من الموارد المالية للجمعيات الأهلية.

وتميز دراسة الباحث عن هذه الدراسة في تناولها لديوان المحاسبة الكويتي فقط بينما كانت هذه الدراسة تتناول المنظمات الأهلية في قطاع غزة.

14. دراسة أبو عنا (2005) بعنوان: "اتجاهات أعضاء مجلس الأمة نحو فعالية ديوان المحاسبة في الرقابة على الإنفاق الحكومي - دراسة ميدانية".

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على اتجاهات أعضاء مجلس الأمة الأردني الحالي نحو فاعلية ديوان المحاسبة في الرقابة على الإنفاق الحكومي، من خلال التركيز على الدور الرقابي للديوان ومدى فعالية هذا الدور وقدرته على في إحكام الرقابة على الإنفاق الحكومي.

وكذلك التعرف على أهم العوامل التي تحد من فعالية هذا الدور، والعوامل التي تساعد على تفعيله. وأيضاً معرفة نطاق رقابة الديوان، وتقديم مجموعة من الاستنتاجات التي توصلت إليها هذه الدراسة، والتوصيات التي من شأنها تعزيز دور الديوان الرقابي.

واستناداً إلى نتائج الدراسة تبين ما يلي:

1- لا يوجد فروق في اتجاهات الأعيان والنواب، إلا في بعد فعالية التقارير المقدمة من قبل الديوان إلى مجلس النواب، إذ كانت اتجاهات الأعيان أقل إيجابية من اتجاهات النواب.

2- تميز الدور الرقابي للديوان بمستوى متوسط من الفعالية، وذلك بسبب عدم اكتمال مبدأ الحصانة الممنوحة للديوان.

3- عدم تتمتع الديوان بالاستقلالية الكاملة عن السلطة التنفيذية.
وتتميز دراسة الباحث عن هذه الدراسة في كون الباحث يتناول ديوان المحاسبة الكويتي، والرقابة المالية فقط بينما كانت هذه الدراسة تركز على ديوان المحاسبة الأردني و كل من الرقابة المالية والإدارية .

15. دراسة الشقفي (2008) بعنوان: "أثر تعدد الرقابة على الأجهزة الحكومية : دراسة تحليلية".

تركز مشكلة البحث على دراسة ظاهرة تعدد الرقابة وأجهزتها الإدارية والمالية، مما ينعكس أثره على مستوى الأداء في الأجهزة الحكومية نتيجة للتدخل والازدواج والتضارب في التعليمات التي تصدرها تلك الأجهزة. وقد حدد الباحث مجتمع البحث بثلاث جهات حكومية وهي جامعة الملك عبد العزيز. والمديرية العامة لشئون الصحية بالمنطقة الغربية. ومنطقة جدة للاتصالات بوزارة البريد والبرق والهاتف . وقد استخدمت أسلوب المسع الشامل لمجتمع دراسته المكونه من (137) مفردة هم الموظفون بالإدارات والأقسام الخاصة بالشئون المالية والإدارية بالجهات التي يضمها مجتمع الدراسة.

وقد توصل الباحث إلى عدد من النتائج من أهمها أن هناك تعددًا في أجهزة الرقابة المالية والإدارية التي تمارس الرقابة، وان هذا يؤدي إلى الازدواجية والتكرار في اختصاصاتها مما يؤثر سلباً على الأداء بتلك الجهات وبسبب زيادة أعباء العمل على الجهات وطول فترة بحث الموضوعات ويرجع ذلك إلى تعدد طلب البيانات من تلك الجهات بشكل كبير . وأن الأساليب التي يتبعها مندوبي الأجهزة الرقابية مازالت أساليب تقليدية وهناك اهتمام بتطوير أساليب الرقابة التقليدية . إلا أن هناك بعض الأسباب لعدم اتباع الأساليب الرقابية الحديثة منها جمود أساليب وإجراءات العمل بأجهزة الرقابة وعدم تطويرها، وعدم الاهتمام في التحديث من خلال التدريب وعدم الكفاءة ونقص الخبرة لدى العاملين بهذه الأجهزة.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

نظراً لقلة الدراسات المحلية الكويتية التي تناولت موضوع الإنفاق الحكومي في الكويت، فإن هذه الدراسة تعد مساهمة جادة في تحقيق إضافة علمية في هذا المجال. كما تختلف الدراسة الحالية عن دراسة (الراشد، 1999) في تركيزها على الرقابة المالية أكثر من الرقابة الإدارية، بالإضافة إلى حداثتها.

كما تتميز هذه الدراسة في كونها تتناول مدى فاعلية إجراءات الرقابة المالية على الإنفاق التي يطبقها ديوان المحاسبة الكويتي من وجهاً نظر الجهات الخاضعة لرقابة الديوان.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

1-3 مقدمة

2-3 منهجية الدراسة

3-3 مجتمع الدراسة وعينة الدراسة

4-3 خصائص عينة الدراسة

5-3 مصادر جمع البيانات

6-3 اختبار الصدق والثبات

7-3 أساليب المعالجة الإحصائية

1-3 مقدمة:

يشتمل هذا الفصل على عرض لمنهجية الدراسة المتبعة من قبل الباحث بالإضافة إلى تناول مجتمع وعينة الدراسة، كما تناول أدوات الدراسة ومصادر الحصول عليها، ومن ثم الأساليب الإحصائية المستخدمة، وصدق أداة الدراسة وثباتها.

2-3 منهجية الدراسة:

تقوم الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي القائم على المسح الميداني لاستكشاف اتجاهات الجهات الخاضعة للرقابة المالية لديوان المحاسبة الكويتي والتي سينتكون منها مجتمع الدراسة.

3-3 مجتمع الدراسة وعينة الدراسة:

يشمل مجتمع الدراسة من جميع الجهات الخاضعة للرقابة المالية لديوان المحاسبة الكويتي وعدها 110 وهي:

1. الوزارات والإدارات والمصالح العامة التي يتتألف منها الجهاز الإداري للدولة.
2. الهيئات والمؤسسات والمنشآت العامة التابعة للدولة أو البلديات أو غيرها من الهيئات المحلية ذات الشخصية المعنوية العامة .
3. الشركات والمؤسسات التي لا تقل حصة الدولة فيها عن 50% من رأس المال.

والجدول التالي يوضح أعداد تلك الجهات وفقاً للمعلومات التي تم الحصول عليها من ديوان المحاسبة الكويتي:

جدول (1-3)
توزيع عينة الدراسة حسب الجهات الخاضعة لرقابة الديوان

الجهة	المجموع	العدد	العينة	النسبة %
الوزارات والإدارات الحكومية	25	20	23	
الجهات الملحقة والاستثمار والقطاع النفطي	48	37	43	
الشركات	37	29	34	
المجموع	110	86	100	

أما عينة الدراسة فتشتمل على عينة عشوائية طبقية من (86) جهة تم توزيع 3 استبيانات على الأشخاص المعينين في أقسام المالية والمحاسبة في تلك الوزارات والإدارات والمصالح والبلديات والشركات التي يتكون منها مجتمع الدراسة، وقد تم توزيع (258) استبانة، ولقد تم استرداد (211) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي تمثل ما نسبته (81.8%) من عينة الدراسة.

3-4 خصائص عينة الدراسة:

(1) المؤهل العلمي:

جدول (2-3)
توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	المجموع	تكرار	النسبة المئوية %
دبلوم فما دون	21.3	45	
بكالوريوس	70.1	148	
ماجستير	8.5	18	
دكتوراه	-	-	
المجموع	211	211	100

نلاحظ أن 70.15% من العينة من حملة البكالوريوس، و21.3% من العينة من حملة الدبلوم فما دون، و8.5% من العينة من حملة الماجستير. مما يدل على أن النسبة الأكبر من العاملين في الجهات محل الدراسة من حملة البكالوريوس مما يدل على كونهم مؤهلين لإجابة الاستبانة.

(2) عدد سنوات الخبرة:

جدول (3-3)

توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

النسبة المئوية %	تكرار	عدد سنوات الخبرة
20.9	44	5 سنوات فأقل
42.7	90	6-10 سنوات
20.9	44	11-15 سنة
15.6	33	فأكثـر من 16 سنة
100	211	المجموع

يشير الجدول أعلاه إلى أن النسبة الأكبر من العينة تترأوح خبرتهم بين (6-10 سنوات) أي أنها خبرة متوسطة، أما 20.9% من العينة فتقل خبرتهم عن 5 سنوات، و36.5% من العينة تزيد خبرتهم عن 11 سنة مما يعكس وجود كادر يتمتع بالخبرة في الجهات محل الدراسة.

(3) التخصص:

جدول (4-3)

توزيع عينة الدراسة حسب التخصص

النسبة المئوية %	تكرار	التخصص
63.5	134	محاسبة
5.2	11	مالية
-	-	قانون
10.4	22	ادارة
20.9	44	أخرى
100	211	المجموع

نلاحظ من الجدول أعلاه أن النسبة الأكبر من العينة من حملة تخصص محاسبة مما يدل على تناسب التخصصات العلمية مع طبيعة عمل أفراد العينة، إذ تتطلب طبيعة عمل أفراد العينة أن يكون التخصص محاسبة لزيادة القدرة على تنفيذ العمل بكفاءة، وبالتالي فهم أكثر قدرة على إجابة الاستبانة.

(4) مركز العمل:

جدول (5-3)

توزيع عينة الدراسة حسب مركز العمل

نسبة المئوية %	تكرار	مركز العمل
28	59	وزارة
-	-	بلدية
35.5	75	شركة للدولة نصيب في رأس المال لا يقل عن 50% منه
36.5	77	مؤسسة أو هيئة عامة
-	-	أخرى
100	211	المجموع

يشير الجدول أعلاه إلى أن النسبة الأكبر من العينة يعملون في مؤسسات أو هيئة عامة، و28% من العينة يعملون في الوزارات و35.5% يعملون في شركات للدولة نصيبه في رأس مالها لا يقل عن 50%.

(5) الوظيفة:

جدول (6-3)

توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة

نسبة المئوية %	تكرار	مركز العمل
14.7	31	مدير مالي
37.9	80	مدقق داخلي
47.4	100	محاسب
-	-	أخرى
100	211	المجموع

نلاحظ أن 47.4% من العينة محاسبين وتليهم نسبة المدققين الداخليين (37.9%) تليهم نسبة المديرين الماليين. وبما يعكس تناسب توزيع العينة مع طبيعة الوظائف التي اشتملت عليها الدراسة.

5-3 مصادر جمع البيانات:

تعتمد الدراسة الحالية على مصادرتين رئيسيتين لجمع البيانات اللازمة لها، وهما:

- **مصادر أولية:** ويقصد بها استبانة الدراسة التي تم تصميمها وتوزيعها على أفراد عينة الدراسة.

- **مصادر ثانوية:** ويقصد بها الكتب والمراجع العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة.

وفيما يلي عرض لتصميم استبانة الدراسة:

اشتملت الاستبانة على أربعة أقسام رئيسية، تضمن الأول منها البيانات الشخصية للمشاركين، بينما اشتمل القسم الثاني والثالث والرابع على فقرات تقيس متغيرات الدراسة.

وفيما يلي جدول يوضح الفقرات التي تقيس متغيرات الدراسة:

الجدول (7-3)

قياس متغيرات الدراسة من خلال فقرات الاستبانة

الفقرات	القسم	المتغير الرئيس
5-1	الثاني/أولا	الرقابة المسبقة
17-6	الثاني/ثانيا	الرقابة اللاحقة
24-18	الثاني/ثالثا	الرقابة المحاسبية
28-25	الثاني/رابعا	تقويم الأداء
38-29	الثالث	معوقات لتفعيل دور ديوان المحاسبة الكويتي

وقد تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي لقياس متغيرات الدراسة إذ تم إعطاء الأوزان التالية لمقياس الدراسة كما يلي:

الجدول (8-3)

المقياس المستخدم في الدراسة

مرتفع جداً	مرتفع	غير متأكد	منخفض	منخفض جداً
5	4	3	2	1

وقد تم اعتماد المقياس التالي لتحديد مستوى الموافقة على كل فقرة من فقرات الاستبانة

وهو:

٤.٥ - ٥ فاعلية مرتفعة جداً

٣.٧٥ - أقل من ٤.٥ فاعلية مرتفعة

٣ - أقل من ٣.٧٥ فاعلية متوسطة

٢ - ٣ فاعلية ضعيفة

أقل من ٢ فاعلية ضعيفة جداً

٣-٦ اختبار الصدق والثبات:

(١) الصدق الظاهري:

لقد تم اختبار الصدق الظاهري للاستبانة عن طريق عرض الاستبانة على عدد من المحكمين لأخذ آرائهم حول المقياس المستخدم لاختبار فرضيات الدراسة، وقد تم الاستفادة من ملاحظاتهم في تعديل الاستبانة والخروج بها على صورتها النهائية الحالية.

(2) اختيار الثبات:

لقد تم استخدام اختبار (كرونباخ ألفا) لقياس مدى ثبات أداة القياس إذ بلغت قيمة α للاستبانة ككل = 89.4% وهي نسبة ممتازة كونها أعلى من النسبة المقبولة 60%. وقد تبين أن قيمة α لكل متغير على حدة أعلى من النسبة المقبولة 60% والجدول التالي يوضح قيمة α لكل متغير من متغيرات الدراسة.

المتغير	قيمة α %
الرقابة المسبقة	66.7
الرقابة اللاحقة	84.1
الرقابة المحاسبية	84.3
تقدير الاداء	74.1
معوقات لتفعيل دور ديوان المحاسبة الكويتي	76.9

3-7 أساليب المعالجة الإحصائية:

سيتم استخدام الرزمة الإحصائية SPSS بهدف تحليل البيانات التي تم تجميعها من خلال استبانة الدراسة، ومنها:

- 1- الإحصاء الوصفي، وذلك لوصف إجابات العينة على المتغيرات الوصفية للدراسة.
- 2- اختبار One Sample t test: ويستخدم لاختبار الفرضية الرئيسية الأولى بفروعها والفرضية الرئيسية الثالثة.
- 3- اختبار تحليل التباين الاحادي ANOVA: ويستخدم لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية.

الفصل الرابع

التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

1-4 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

2-4 اختبار فرضيات الدراسة

4-1 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

في تقييم مستوى فاعلية إجراءات الرقابة التي يطبقها ديوان المحاسبة الكويتي في الرقابة على الإنفاق ، تم استخدام المقياس النسبي التالي:

مرتفع جدا	5-4.5
أقل من 4.5	مرتفع
متوسط	3.75-3
منخفض	2- أقل من 3
منخفض جدا	أقل من 2

لقد تم استخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لوصف إجابات العينة نحو الفقرات أدناه:

(1) إجراءات الرقابة المسبقة:

بعد استخراج المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية بالنسبة لـإجابات العينة لكل عينة على

هذه وللعينات الثلاث مجتمعة فقد تم التوصل للنتائج التالية:

جدول (1- 4)

إجراءات الرقابة المسبقة

العينة جميعها كوحدة واحدة			مؤسسة عامه			شركات مملوک 50% منها للدولة			وزارة			السؤال
مستوى الفاعلية	انحراف معياري	وسط حسابي	مستوى الفاعلية	انحراف معياري	وسط حسابي	مستوى الفاعلية	انحراف معياري	وسط حسابي	مستوى الفاعلية	انحراف معياري	وسط حسابي	
متوسط	1.12554	3.1185	متوسط	1.24007	3.2400	منخفض	.98051	2.9750	متوسط	1.07563	3.0968	1. بيت الديوان في موضوع العقد المعروض عليه من الجهة الحكومية خلال مدة أقصاها سبعة أيام من تاريخ تطبيقه أوراق المناقصة كاملة
مرتفع	1.14770	3.9573	مرتفع	1.10554	3.9000	مرتفع	1.23702	4.0375	مرتفع	1.06256	3.9355	2. يقوم الديوان بالتحقق من أن الاعتمادات الواردة بالموازنة تسمح بالارتباط أو التعاقد

العينة جميعها كوحدة واحدة			مؤسسة عامه			شركات مملوک 50 % منها للدولة			وزارة			السؤال
مستوى الفاعلية	انحراف معياري	وسط حسابي	مستوى الفاعلية	انحراف معياري	وسط حسابي	مستوى الفاعلية	انحراف معياري	وسط حسابي	مستوى الفاعلية	انحراف معياري	وسط حسابي	
مرتفع	.71773	4.2559	مرتفع	.66667	4.0000	مرتفع	.73336	4.3625	مرتفع	.40161	4.8065	3. يقوم الديوان بالتحقق من أن كافة الإجراءات القانونية الواجب اتباعها قبل التعاقد قد روعيت وتم استيفاءها.
متوسط	.99189	3.4739	متوسط	1.06667	3.4400	متوسط	.96776	3.4875	متوسط	.80989	3.5484	4. إذا اعترض الديوان على التعاقد يتم عرض الأمر على الوزير المختص أو ممثل الجهة المختصة للنظر فيه
مرتفع	.81840	4.4787	مرتفع	.66999	4.3400	مرتفع جداً	.96489	4.5750	مرتفع جداً	.79108	4.6774	5. يقوم الديوان بالطلب من الجهة الحكومية موافقته بآية أوراق أو بيانات أو إيضاحات يرى أنها ضرورية ولازمة لعملية الفحص والمراجعة
مرتفع	.63859	3.8569	مرتفع	.61014	3.7840	مرتفع	.68610	3.8875	مرتفع	.58409	4.0129	الفقرات جميعها كوحدة واحدة

نلاحظ من الجدول أعلاه أن آراء العينة تمثل إلى تطبيق إجراءات الرقابة المسبقة

بمستوى مرتفع وفقاً لكل عينة على حد وبشكل إجمالي. كما نلاحظ أن الوزارات هي الأكثر

تطبيق إجراءات الرقابة المسبقة من باقي الجهات محل الدراسة وقد يعزى ذلك إلى وجود

تركيز عليها أكثر من غيرها في هذه الإجراءات، كونه يوجد تدقيق كبير على الوزارات

الحكومية لتطبيق هذه الإجراءات بالمقارنة بباقي الجهات.

كما يشير الجدول أعلاه أن الفقرة (5) المتعلقة بـ "يقوم الديوان بالطلب من الجهة الحكومية

موافاته بآية أوراق أو بيانات أو إيضاحات يرى أنها ضرورية ولازمة لعملية الفحص

والمراجعة". هي أكثر الفقرات تطبيقاً بالنسبة للجهات محل الدراسة مجتمعة ومنفردة.

أما الفقرة (١) وال المتعلقة بـ "بيت الديوان في موضوع العقد المعروض عليه من الجهة الحكومية خلال مدة أقصاها سبعة أيام من تاريخ تلقيه أوراق المناقصة كاملة" فقد كانت أقل الفقرات تطبيقاً بالنسبة للجهات محل الدراسة مجتمعة ومفردة.

٢) إجراءات الرقابة المالية اللاحقة:

بعد استخراج المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية بالنسبة لإنجارات العينة لكل

عينة على حده وللعينات الثلاث مجتمعة فقد تم التوصل للنتائج التالية:

جدول (٤-٢)

إجراءات الرقابة المالية اللاحقة

العينة جميعها كوحدة واحدة			مؤسسة عامة			شركات مملوک ٥٠٪ منها للدولة			وزارة			السؤال
مستوى الفاعلية	انحراف معياري	وسط حسابي	مستوى الفاعلية	انحراف معياري	وسط حسابي	مستوى الفاعلية	انحراف معياري	وسط حسابي	مستوى الفاعلية	انحراف معياري	وسط حسابي	
مرتفع	.99837	4.0569	مرتفع	.56667	3.8900	مرتفع	1.22829	4.3125	مرتفع	1.28933	3.9355	٦- يمارس الديوان اختصاصاته الرقابية من خلال عمليات التفتيش والفحص والمراجعة التي يقوم بها الموظف الفني فيه
متوسط	.94050	3.5687	متوسط	.84393	3.4300	متوسط	1.07444	3.6000	مرتفع	.77182	3.9355	٧- يقوم الديوان بالتفتيش بشكل مفاجئ أي دون علم الجهة الخاضعة لرقابته
متوسط	.93255	3.6398	متوسط	.82731	3.6800	متوسط	1.05175	3.5875	متوسط	.95038	3.6452	٨- إذا شك الديوان في عبث بأي من المخازن أو المستودعات يقوم بالطلب من الجهة المختصة بإجراء جرد فوراً
مرتفع	.94772	3.9573	مرتفع	.87939	4.1200	مرتفع	1.00245	3.7875	مرتفع	.95715	3.8710	٩- تجرى عمليات الفحص والمراجعة إما في مقر الديوان أو مقارن لجهات الحكومية
مرتفع	.81414	4.1659	مرتفع	.67412	4.0100	مرتفع	.91090	4.4250	مرتفع	.81650	4.0000	١٠- يقوم الديوان بالاتصال المباشر برؤساء الحسابات ومديريها ومرأقيتها أو من يقوم مقامهم في الجهات الخاضعة لرقابته
متوسط	1.00011	3.3507	متوسط	1.07961	3.3100	متوسط	1.02924	3.4375	متوسط	.57548	3.2581	١١- يقوم الديوان بالتفتيش فجأة على رؤساء الحسابات ومديريها ومرأقيتها أو من يقوم مقامهم في الجهات الخاضعة لرقابته

العينة جميعها كوحدة واحدة			مؤسسة عامة			شركات مملوک 50% منها للدولة			وزارة			السؤال
مستوى الفاعلية	انحراف معياري	وسط حسابي	مستوى الفاعلية	انحراف معياري	وسط حسابي	مستوى الفاعلية	انحراف معياري	وسط حسابي	مستوى الفاعلية	انحراف معياري	وسط حسابي	
مرتفع	.79906	4.3223	مرتفع	.68718	4.4500	مرتفع	.88866	4.2875	مرتفع	.81650	4.0000	12- يبلغ الديوان الملاحظات التي يسفر عنها عمليات التفتيش والفحص والمراجعة إلى الجهات الخاضعة لرقابته المالية
مرتفع	.84966	4.2701	مرتفع	.50000	4.4500	مرتفع	1.04821	4.2000	مرتفع	1.02443	3.8710	13- يقوم الديوان بالتأكد من قيام الجهات بموافاته بردودها على الملاحظات خلال شهر من تاريخ إبلاغها إليها
مرتفع	1.07187	4.1137	مرتفع	.66999	4.3400	مرتفع	1.31183	3.9750	متوسط	1.29016	3.7419	14- يطلب الديوان إلى الجهة المختصة أن تتخذ الإجراءات اللازمة لتحصيل المبالغ المستحقة للدولة أو غيرها من الجهات الخاضعة لرقابته أو التي صرفت منها بغير وجه حق
مرتفع	.93718	3.8531	مرتفع	.74536	3.9000	مرتفع	1.08820	4.0750	متوسط	.71842	3.1290	15- يضع رئيس الديوان تقريراً سنوياً عن كل الحسابات الخاتمية للجهات الحكومية الخاضعة له بيسط فيها الملاحظات وأوجه الخلاف التي تقع بينها وبين الديوان
مرتفع	.79314	3.9052	مرتفع	.74536	3.9000	مرتفع	.81898	3.9875	متوسط	.86385	3.7097	16- يبلغ الديوان ملاحظاته التي تسفر عنها مراجعة الحسابات إلى كل من: الشركة المعنية، الجهة الإدارية المختصة بالإشراف عليها، وزارة المالية
متوسط	.81445	3.4171	متوسط	.83267	3.4400	متوسط	.80505	3.4000	متوسط	.80322	3.3871	إذا كانت الشركة مساهمة يبلغ الديوان ملاحظاته قبل انعقاد الجمعية العمومية بثلاثين يوماً على الأقل
مرتفع	.55024	3.8851	مرتفع	.43012	3.9100	مرتفع	.63406	3.9229	متوسط	.64149	3.7070	الفقرات جميعها كوحدة واحدة

نلاحظ ارتفاع مستوى تطبيق إجراءات الرقابة المالية اللاحقة بالنسبة للجهات الثلاث

محل الدراسة مجتمعة ومنفردة فيما عدا الوزارات ذات المستوى المتوسط من التطبيق، إذ تبين

أن الشركات المملوکة 50% منها للدولة هي أيضاً الأعلى تطبيقاً لهذه الإجراءات بالمقارنة بباقي الجهات محل الدراسة.

وقد تبين أن الفقرة (10) المتعلقة بـ "يقوم الديوان بالاتصال المباشر برؤساء الحسابات ومديريها ومراقبيها أو من يقوم مقامهم في الجهات الخاضعة لرقابته" هي الأكثر تطبيقاً في عينة الوزارات، بينما كانت الفقرة (12) يبلغ الديوان الملاحظات التي يسفر عنها عمليات التفتيش والفحص والمراجعة إلى الجهات الخاضعة لرقابته المالية هي أكثر الفقرات تطبيقاً بالنسبة لعيني الشركات المملوکة 50% منها للدولة وعينة المؤسسات العامة وللعينات الثلاث مجتمعة.

أما الفقرة (11) المتعلقة بـ "يقوم الديوان بالتفتيش فجأة على رؤساء الحسابات ومديريها ومراقبيها أو من يقوم مقامهم في الجهات الخاضعة لرقابته" فقد كانت أقل الفقرات تطبيقاً في الجهات محل الدراسة مجتمعة ومنفردة.

(3) إجراءات الرقابة المحاسبية:

بعد استخراج المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية بالنسبة لإجابات العينة لكل عينة على حده وللعينات الثلاث مجتمعة فقد تم التوصل للنتائج التالية:

جدول (3-4)

إجراءات الرقابة المحاسبية التي يتبعها الديوان المحاسبة

العينة جموعها كوحدة واحدة			مؤسسة عامة			شركات مملوکة 50% منها للدولة			وزارة			السؤال
مستوى الفاعلية	انحراف معياري	وسط حسابي	مستوى الفاعلية	انحراف معياري	وسط حسابي	مستوى الفاعلية	انحراف معياري	وسط حسابي	مستوى الفاعلية	انحراف معياري	وسط حسابي	
مرتفع	.56940	4.3223	مرتفع	.42295	4.2300	مرتفع	.69252	4.4625	مرتفع	.57548	4.2581	18 - يقوم بإجراء مراجعة الدفاتر الحسابية ومستندات الصرف والتحصيل
مرتفع	.72134	4.1137	مرتفع	.57349	4.1200	مرتفع	.86236	4.1250	مرتفع	.77182	4.0645	19 - يقوم الديوان بقياس مدى تطابق الصرف للاعتمادات المنوحة لكل بنـد من بنـد الموارنة

العينة جميعها كوحدة واحدة			مؤسسة عامة			شركات مملوک 50% منها للدولة			وزارة			السؤال
مستوى الفاعلية	انحراف معياري	وسط حسابي	مستوى الفاعلية	انحراف معياري	وسط حسابي	مستوى الفاعلية	انحراف معياري	وسط حسابي	مستوى الفاعلية	انحراف معياري	وسط حسابي	
مرتفع	.89284	3.7867	متوسط	.83267	3.5600	مرتفع	.87149	4.0000	مرتفع	.98265	3.9677	- 20- يقوم الديوان بالتأكد من أن جميع التجاوزات قد تمت بعد الحصول على ترخيص سابق من الجهة المختصة
مرتفع	.96833	3.9005	مرتفع	.78599	3.7800	مرتفع	.91532	4.1875	متوسط	1.38657	3.5484	- 21- يتم التأكد من أن الإيرادات العامة التي فرضها القانون قد تتم ربطها وتحصيلها
مرتفع	.88726	4.0569	مرتفع	.73711	4.1100	مرتفع	.81277	4.1875	متوسط	1.28682	3.5484	- 22- يتم التأكيد من أن جميع العمليات المالية قد تمت بمستندات ونماذج صحيحة ومحتملة ومن لهم سلطة اعتمادها وفقاً لقوانين ولوائح والتعليمات المعمول بها في الدولة
مرتفع	.79063	4.1137	مرتفع	.82260	4.0100	مرتفع	.76710	4.2375	مرتفع	.71842	4.1290	- 23- يتم بذلك أقصى الجهد لاكتشاف الأخطاء الفنية والغش والتزوير والمخالفات المالية
متوسط	1.16115	3.7346	مرتفع	.94810	3.9900	متوسط	1.35659	3.4125	مرتفع	1.06357	3.7419	- 24- تتم الرقابة الحسابية إلى فحص النظام المحاسبي المتبعة أو السنظام المالية المعمول بها وتقييم الاقتراحات التي قد تراها هيئة الرقابة لازمة
مرتفع	.62704	4.0041	مرتفع	.56745	3.9714	مرتفع	.64591	4.0875	مرتفع	.74593	3.8940	الفقرات جميعها كوحدة واحدة

نلاحظ من الجدول رقم (4-3) أن الإجراءات الرقابية المحاسبية معظمها يتم اتباعها

بمستوى مرتفع في ديوان المحاسبة بشكل منفرد وبشكل كلي، كما تبني أن أكثر الإجراءات

المحاسبية تطبيقا هي الإجراء (18) المتعلق "ديوان المحاسبة بإجراء مراجعة للدفاتر المحاسبية

ومستندات الصرف والتحصيل". أما الإجراءان (21، 22) فقد كانا أقل الإجراءات تطبيقا من

قبل الوزارات، بينما كان الإجراء (20) هو أقل الإجراءات تطبيقا من قبل عينتني الشركات

المملوك 50% منها للدولة و المؤسسات العامة، كما تبين أن الشركات المملوک 50% منها للدولة

هي الأكثر تطبيقا للإجراءات الرقابية المحاسبية بمتوسط حسابي يبلغ 4.0875 ، تليها

المؤسسات العامة بمتوسط حسابي يبلغ 3.9714 ، وأخيرا الوزارات بمتوسط حسابي 3.894

4) إجراءات تقويم الأداء:

بعد استخراج المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية بالنسبة لـإجابات العينة لكل عينة على

هذه وللعينات الثلاث مجتمعة فقد تم التوصل للنتائج التالية:

جدول (4-4)

إجراءات تقويم الأداء

العينة جميعها كوحدة واحدة			مؤسسة عامه			شركات مملوک 50% منها للدولة			وزارة			السؤال
مستوى الفاعلية	انحراف معياري	وسط حسابي	مستوى الفاعلية	انحراف معياري	وسط حسابي	مستوى الفاعلية	انحراف معياري	وسط حسابي	مستوى الفاعلية	انحراف معياري	وسط حسابي	
متوسط	.99175	3.4692	مرتفع	.78951	3.7700	متوسط	.89866	3.0500	متوسط	1.38502	3.5806	25- يضع رئيس الديوان مشروع ميزانية الديوان بالاتفاق مع رئيس مجلس الأمة ودرج وزير المالية المشروع كما ورد إليه دون تعديل تحت قسم خاص بالموازنة العامة للدولة
متوسط	.99679	3.4787	مرتفع	.63333	3.7700	متوسط	1.23241	3.4875	منخفض	.62562	2.5161	26- يقوم الديوان بالتعقب على العمليات أو تصرفات الخاصة باستثمار أموالها داخل البلاد أو خارجه وإبلاغ الجهة المعنية بمحاظاته عليها وتوصياته في شأنها
مرتفع	.71877	4.1090	مرتفع	.57349	4.1200	مرتفع	.74247	4.1750	مرتفع	1.01176	3.9032	27- للديوان الحق في الاعتراض على القرارات الصادرة في التصرف بالمخالفات المالية
مرتفع	.76412	3.9573	مرتفع	.74536	3.9000	مرتفع	.80101	4.0625	مرتفع	.71842	3.8710	28- يتم تنفيذ إجراءات العمل وبما يتناسب ومتطلباته
مرتفع	.62629	3.8460	مرتفع	.52863	3.8900	مرتفع	.58863	3.6937	متوسط	.41704	3.4677	الفقرات جميعها كوحدة واحدة

نلاحظ من الجدول أعلاه ارتفاع مستوى تطبيق إجراءات تقويم الأداء بالنسبة للجهات الثلاثة محل الدراسة مجتمعة ومنفردة فيما عدا عينة الوزارات ذات المستوى المتوسط وتميل الزيادة بشكل أكبر نحو المؤسسات العامة، إذ نلاحظ أن الفقرة (25) المتعلقة بـ "يضع رئيس الديوان مشروع ميزانية الديوان بالاتفاق مع رئيس مجلس الأمة ويدرج وزير المالية المشروع كما ورد إليه دون تعديل تحت قسم خاص بالموازنة العامة للدولة" هي الأقل تطبيقاً بين الجهات محل الدراسة مجتمعة ومنفردة. بينما كانت الفقرة (27) المتعلقة بـ "للديوان الحق في الاعتراض على القرارات الصادرة في التصرف بالمخالفات المالية"، هي الأكثر تطبيقاً بين الجهات محل الدراسة مجتمعة ومنفردة.

معوقات تفعيل دور ديوان المحاسبة الكويتي في ممارسة الرقابة على الإنفاق الحكومي:

جدول (5-4)

معوقات تفعيل دور ديوان المحاسبة الكويتي في ممارسة الرقابة على الإنفاق الحكومي

العينة جميعها كوحدة واحدة			مؤسسة عامة			شركات مملوک 50 % منها للدولة			وزارة			السؤال
مستوى الفاعلية	انحراف معياري	وسط حسابي	مستوى الفاعلية	انحراف معياري	وسط حسابي	مستوى الفاعلية	انحراف معياري	وسط حسابي	مستوى الفاعلية	انحراف معياري	وسط حسابي	
مرتفع	.74689	3.8483	مرتفع	.73711	3.8900	مرتفع	.81821	3.8375	مرتفع	.57548	3.7419	- 29 ببروغرافية العمل
مرتفع	.86735	3.9905	مرتفع	.56667	4.1100	مرتفع	1.17024	3.8125	مرتفع	.67997	4.0645	- 30 كفاءة الموظف
مرتفع	1.04161	3.8436	مرتفع	.78951	4.2300	متوسط	1.15773	3.5375	متوسط	1.02233	3.3871	- 31 ظروف عملية الرقابة
مرتفع	.94498	3.9526	مرتفع	.66667	4.0000	مرتفع	1.20940	3.9250	متوسط	.95715	3.8710	- 32 مستوى تعاون الدوائر مع وحدات العمل
متوسط	1.09650	3.4645	مرتفع	.74237	3.8800	متوسط	1.08820	2.8250	متوسط	1.30919	3.7742	- 33 كفاية التشريعات التي تحكم عمل ديوان المحاسبة
متوسط	1.04764	3.4645	متوسط	.83333	3.5500	متوسط	1.14122	3.1625	متوسط	1.19677	3.9677	- 34 مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الرقابة
متوسط	1.30826	3.6256	مرتفع	.99387	3.8900	متوسط	1.50479	3.1625	متوسط	1.35361	3.9677	- 35 الإجراءات المحاسبية المستخدمة
متوسط	1.14362	3.5213	مرتفع	.87496	3.8900	متوسط	1.28255	2.9750	متوسط	.99892	3.7419	- 36 تعدد الجهات الرقابية
متوسط	.99749	3.5924	مرتفع	.79512	3.7900	متوسط	1.22158	3.3375	متوسط	.80322	3.6129	- 37 تضارب عمل الدوائر وتدخله فيما بينها
متوسط	1.02280	3.7488	مرتفع	.88192	3.9000	متوسط	1.26391	3.6500	متوسط	.62562	3.5161	- 38 الممارسات الإدارية الغير مناسبة
مرتفع	.58791	3.7052	مرتفع	.51122	3.9130	متوسط	.57742	3.4225	مرتفع	.56424	3.7645	القرارات جميعها كوحدة واحدة

نلاحظ من الجدول أعلاه أن جميع المعوقات المذكورة أعلاه تواجهها الجهات محل الدراسة مجتمعة ومنفردة إلا أن أبرز هذه المعوقات فقد كانت كفاءة الموظف بالنسبة للوزارات. أما أبرز المعوقات بالنسبة للمؤسسات العامة فقد كانت ظروف عملية الرقابة أما بالنسبة للشركات المملوک 50% منها للدولة فإن أبرز المعوقات هي مستوى تعاون الدوائر مع وحدات العمل. أما أقل المعوقات بالنسبة لعينات الدراسة فقد كانت بالنسبة للوزارات ظروف عملية الرقابة، وبالنسبة للشركات المملوک 50% منها للدولة فإن أقل هذه المعوقات هي كفاية التشريعات التي تحكم عمل ديوان المحاسبة، أما بالنسبة لعينة المؤسسات العامة فإن أقل هذه المعوقات هي مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الرقابة.

4-2 اختبار فرضيات الدراسة:

لعرض اختبار الفرضية الرئيسية الأولى والفرضيات الفرعية المنبقة منها في كل حالة مقارنة الوسط الافتراضي للاستبانة وهو (3) مع وسط إجابات الأسئلة وذلك باستخدام اختبار one sample t-test. وفيما يلي نتائج اختبار الفرضيات:

فرضية الرئيسية الأولى:

H0: لا تتساوى الإجراءات التي يطبقها حالياً ديوان المحاسبة الكويتي من الرقابة على الاتفاق الحكومي بالفاعلية.

Ha: تتساوى الإجراءات التي يطبقها حالياً ديوان المحاسبة الكويتي من الرقابة على الاتفاق الحكومي بالفاعلية.

جدول (6-4)

نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

نتيجة الفرضية العدمية	الدلالة SIG	T الجدولية	T المحسوبة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي
رفض	0.000	1.96	26.18	.49943	3.8980

لقد تم استخدام اختبار one sample t-test وذلك لاختبار الدلالة الإحصائية لفرق بين المتوسط الحسابي للفرضية ومتناصف أداة القياس(3) وذلك للتتأكد من مدى تطبيق الإجراءات من عدمها ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (T المحسوبة = 26.18) أكبر من قيمتها الجدولية، وبما أن قاعدة القرار هي تقبل الفرضية العدمية (H_0) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض الفرضية العدمية (H_0) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية (H_0)، ونقبل الفرضية البديلة (H_a) وهذا يعني

تنسم الإجراءات التي يطبقها حالياً ديوان المحاسبة الكويتي من الرقابة على الاتفاق الحكومي بالفاعلية.

الفرضية الفرعية الأولى:

H0: لا تنسم الإجراءات الرقابية المالية المسبقة التي يطبقها حالياً ديوان المحاسبة الكويتي في الرقابة على الاتفاق الحكومي بالفاعلية.

جدول (7-4)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

نتيجة الفرضية العدمية	الدلالـة SIG	T الجدولـية	T المحسوبـة	الاـنحراف المعيارـي	الوـسط الحسابـي
رفض	0.000	1.96	19.491	.63859	3.8569

لقد تم استخدام اختبار one sample t-test وذلك لاختبار الدلالـة الإحصائية للفرق بين المتوسط الحسابـي للفرضـية و متوسط أداة القياس(3) وذلك للتـأكـد من مدى تـطـيـق الإـجـرـاءـات من عدمـها وـنـجـدـ منـ مـطـالـعـتـناـ لـنـتـائـجـ الـحـاسـوبـ فـيـ الجـدـولـ السـابـقـ أـنـ قـيـمةـ (Tـ الـمـحـسـوبـةـ = 19.491)ـ أـكـبـرـ مـنـ قـيـمـتـهـ الـجـدـولـيةـ،ـ وـبـالـتـالـيـ إـنـاـ نـرـفـضـ الـفـرـضـيـةـ العـدـمـيـةـ (H0)ـ،ـ وـنـقـبـ الـفـرـضـيـةـ الـبـدـيـلـةـ (Ha)ـ وـهـذـاـ يـعـنيـ أـنـ الإـجـرـاءـاتـ الرـقـابـيـةـ الـمـالـيـةـ الـمـسـبـقـةـ الـتـيـ يـطـبـقـهـاـ حـالـيـاـ دـيـوـانـ الـمـحـاـسـبـةـ الـكـويـتـيـ فـيـ الرـقـابـةـ عـلـىـ اـلـاـفـاقـ الـحـكـومـيـ تـنـسـمـ بـالـفـاعـلـيـةـ.

الفرضية الفرعية الثانية:

H0: لا تتسم الإجراءات الرقابية المالية اللاحقة التي يطبقها حالياً ديوان المحاسبة الكويتي في الرقابة على الاتفاق الحكومي بالفاعلية.

جدول (8-4)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

نتيجة الفرضية العدمية	الدلالة SIG	T الجدولية	T المحسوبة	الاحراف المعياري	الوسط الحسابي
رفض	0.000	1.96	23.365	.55024	3.8851

لقد تم استخدام اختبار one sample t-test وذلك لاختبار الدلالة الإحصائية للفرق بين المتوسط الحسابي للفرضية و متوسط أداة القياس(3) وذلك للتأكد من مدى تطبيق الإجراءات من عدمها ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة T المحسوبة = 23.365 أكبر من قيمتها الجدولية، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية (H_0)، ونقبل الفرضية البديلة (H_a) وهذا يعني أن الإجراءات الرقابية المالية اللاحقة التي يطبقها حالياً ديوان المحاسبة الكويتي في الرقابة على الاتفاق الحكومي تتسم بالفاعلية.

الفرضية الفرعية الثالثة:

H0: لا تتسق الإجراءات الرقابة المحاسبة التي يطبقها حالياً ديوان المحاسبة الكويتي في الرقابة على الاتفاق الحكومي بالفاعلية.

جدول (9-4)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

نتيجة الفرضية العدمية	الدلالة SIG	T الجدولية	T المحسوبة	الاتحراف المعياري	الوسط الحسابي
رفض	0.000	1.96	23.26	.62704	4.0041

لقد تم استخدام اختبار one sample t-test وذلك لاختبار الدلالة الإحصائية للفرق بين المتوسط الحسابي للفرضية و متوسط أداة القياس(3) وذلك للتتأكد من مدى تطبيق الإجراءات من عدمها ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة T المحسوبة = 23.26 أكبر من قيمتها الجدولية، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية (H0)، ونقبل الفرضية البديلة (Ha) وهذا يعني أن الإجراءات الرقابة المحاسبة التي يطبقها حالياً ديوان المحاسبة الكويتي في الرقابة على الاتفاق الحكومي تتسق بالفاعلية.

الفرضية الفرعية الرابعة:

H0: لا تتسنم الإجراءات تقويم الأداء المحاسبة التي يطبقها حالياً ديوان المحاسبة الكويتي في الرقابة على الاتفاق الحكومي بالفاعلية.

جدول (10-4)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

نتيجة الفرضية العدمية	الدلالة SIG	T الجدولية	T المحسوبة	الاتحراف المعياري	الوسط الحسابي
رفض	0.000	1.96	19.685	0.55607	3.7536

لقد تم استخدام اختبار one sample t-test وذلك لاختبار الدلالة الإحصائية لفرق بين المتوسط الحسابي للفرضية و متوسط أداة القياس(3) وذلك للتأكد من مدى تطبيق الإجراءات من عدمها ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة T المحسوبة = 19.685 أكبر من قيمتها الجدولية، وبما أن قاعدة القرار هي تقبل الفرضية العدمية (H_0) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض الفرضية العدمية (H_0) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية (H_0)، ونقبل الفرضية البديلة (H_a) وهذا يعني تتسنم الإجراءات تقويم الأداء المحاسبة التي يطبقها حالياً ديوان المحاسبة الكويتي في الرقابة على الاتفاق الحكومي بالفاعلية.

الفرضية الرئيسية الثانية:

H0: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر الجهات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة الكويتي بشأن الإجراءات التي يطبقها حالياً ديوان المحاسبة الكويتي في الرقابة على الإنفاق الحكومي.

لقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفرضية أعلاه إذ تبين أن قيمة F المحسوبة البالغة بالنسبة لعينات الدراسة ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بالنسبة للإجراءات كل وهي أقل من القيمة الجدولية مما يدل على أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر الجهات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة الكويتي بشأن الإجراءات التي يطبقها حالياً ديوان المحاسبة الكويتي في الرقابة على الإنفاق الحكومي.

جدول (11-4)

نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

نتيجة Ho	الدالة SIG	F الجدولية	F المحسوبة	الوسط الحسابي	العينة	الفرضية
قبول	0.058	3.0	2.885	3.9858	وزارة	الإجراءات المجتمعية
				3.9366	شركات مملوک %50 منها للدولة	
				3.7931	مؤسسة عامة	
قبول	0.165	3.0	1.818	3.9492	وزارة	الرقابة المالية المسبقة
				3.8933	شركات مملوک %50 منها للدولة	
				3.7506	مؤسسة عامة	
قبول	0.094	3.0	2.386	3.9576	وزارة	الرقابة المالية اللاحقة
				3.9389	شركات مملوک %50 منها للدولة	
				3.7771	مؤسسة عامة	
قبول	0.116	3.0	2.181	4.1211	وزارة	الرقابة المحاسبية
				4.0210	شركات مملوک %50 منها للدولة	
				3.8980	مؤسسة عامة	
قبول	0.668	3.0	0.404	3.7288	وزارة	تقييم الأداء
				3.8000	شركات مملوک %50 منها للدولة	
				3.7273	مؤسسة عامة	

الفرضية الرئيسية الثالثة:

H0: لا توجد معوقات لتفعيل دور ديوان المحاسبة الكويتي في ممارسة الرقابة المالية على الإنفاق الحكومي.

جدول (12-4)

نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة

نتيجة الفرضية العدمية	الدلاله SIG	T الجدولية	T المحسوبة	الاتحراف المعياري	الوسط الحسابي
رفض	0.000	1.96	17.424	0.04047	3.7052

لقد تم استخدام اختبار one sample t-test وذلك لاختبار الدلاله الإحصائية لفرق بين المتوسط الحسابي للفرضية و متوسط أداة القياس(3) وذلك للتأكد من مدى تطبيق الإجراءات من عدمها ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (T المحسوبة = 17.424) أكبر من قيمتها الجدولية، وبما أن قاعدة القرار هي تقبل الفرضية العدمية (H0) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض الفرضية العدمية (H0) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية (H0)، ونقبل الفرضية البديلة (Ha) وهذا يعني توجد معوقات لتفعيل دور ديوان المحاسبة الكويتي في ممارسة الرقابة المالية على الإنفاق الحكومي. وإن أبرز هذه المعوقات فقد كانت كفاءة الموظف بالنسبة للوزارات. أما أبرز المعوقات بالنسبة للمؤسسات العامة فقد كانت ظروف عملية الرقابة اما بالنسبة للشركات المملوک 50% منها للدولة فإن أبرز المعوقات هي مستوى تعاون الدوائر مع وحدات العمل.

الفصل الخامس

نتائج وتوصيات الدراسة

1-5 النتائج

2-5 التوصيات

1-5 النتائج:

لقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

(1) لقد أثبتت الفرضية الرئيسية الأولى أنه:

- تتسنم الإجراءات التي يطبقها حالياً ديوان المحاسبة الكويتي في الرقابة على الإنفاق الحكومي، بالفعالية. تتفق هذه النتيجة ما ورد في الأدب النظري والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع والتي تبرز أهمية دور الديوان المحاسبة الرقابي على الإنفاق الحكومي.

(2) لقد تبين من نتائج التحليل أنه:

- تتسنم إجراءات الرقابة المالية المسبقه التي يطبقها حالياً ديوان المحاسبة الكويتي في الرقابة على الإنفاق الحكومي بالفعالية، وتعكس هذه النتيجة أهمية الرقابة المسبقه لكشف حالات الخطأ والتلاعبات قبل الاستمرار فيها.

(3) تم التوصل إلى أنه: تتسنم إجراءات الرقابة المالية اللاحقة التي يطبقها حالياً ديوان المحاسبة الكويتي في وتعكس هذه النتيجة مدى إدراك العينة لأهمية الرقابة المالية اللاحقة في ضبط إجراءات الإنفاق الحكومي.

(4) تم التوصل إلى أنه: تتسنم إجراءات الرقابة المحاسبية التي يطبقها حالياً ديوان المحاسبة الكويتي في الرقابة على الإنفاق الحكومي، بالفعالية، وتعكس هذه النتيجة أهمية الدور الذي تلعبه الرقابة المحاسبة في ضبط الإنفاق الحكومية.

(5) تبين من نتائج التحليل أنه: تنسم إجراءات تقويم الأداء التي يطبقها حالياً ديوان المحاسبة الكويتي في الرقابة المالية على الإنفاق الحكومي، بالفعالية. وتعزز هذه النتيجة من أهمية تقويم الأداء في تعديل أية مشاكل قد يتم اكتشافها في الإنفاق الحكومي.

(6) لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية من وجهات نظر الجهات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة الكويتي بشأن الإجراءات التي يطبقها حالياً ديوان المحاسبة الكويتي في الرقابة على الإنفاق الحكومي.

(7) توجد معوقات لتفعيل دور ديوان المحاسبة الكويتي في ممارسة الرقابة المالية على الإنفاق الحكومي.

(8) إن أبرز هذه المعوقات فقد كانت كفاءة الموظف بالنسبة للوزارات. أما أبرز المعوقات بالنسبة للمؤسسات العامة فقد كانت ظروف عملية الرقابة أما بالنسبة للشركات المملوكة 50% منها للدولة فإن أبرز المعوقات هي مستوى تعاون الدوائر مع وحدات العمل

5-2 التوصيات:

يوصي الباحث بما يلي:

(1) ضرورة توعية الموظفين العاملين في الدوائر الحكومية بأهمية دور ديوان المحاسبة في الرقابة على الإنفاق الحكومية.

(2) الاهتمام بنوعية الموظفين العاملين في مجالات الرقابة على الإنفاق الحكومي وضبط الدفاتر المحاسبية لتفعيل دور الديوان الرقابي.

(3) العمل على تقليل الإجراءات الروتينية والبيروقراطية المبالغ فيها في العمل الحكومي لتفعيل الرقابة على الإنفاق الحكومي.

(4) العمل على متابعة تنفيذ توصيات لجان الرقابة على الإنفاق الحكومي للتأكد من معالجة أية مخالفات قد تظهر أثناء الرقابة.

(5) ضرورة متابعة الجهات الحكومية وشبه الحكومية بشكل مقارب للوزارات الحكومية لرفع مستوى التزامها بالإجراءات المطلوبة للرقابة على الإنفاق الحكومي.

(6) ضرورة تطوير أساليب المراجعة الخارجية المستخدمة في ديوان المحاسبة لفحص وتدقيق الموازنات بهدف التحقق من سلامة الإجراءات المستخدمة في إعداد الموازنة الحكومية.

(7) تطوير و تعديل نظام المحاسبة المطبق في الموازنة العامة في دولة الكويت بهدف المساعدة في الرقابة على إعدادها.

(8) إجراء دراسات أخرى عن موضوع الدراسة لإبراز أهميته في القطاع الحكومي في دولة الكويت.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية:

- تقفي، أحمد، (2008)، "أثر تعدد الرقابة على الأجهزة الحكومية : دراسة تحليلية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية
- حجر، عبدالملك إسماعيل، (1999)، "النظام المحاسبي في الجمهورية اليمنية - التطبيق ومتطلبات التطوير (مدخل النظم)"، مجلة كلية التجارة والاقتصاد، جامعة صنعاء، العددان الثالث عشر والرابع عشر، سبتمبر - مارس.
- حماد، أكرم إبراهيم عطية، (2003)، تقويم منهج الرقابة المالية في القطاع الحكومي، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزيرة، قسم المحاسبة والتمويل -السودان.
- حماد، طارق عبد العال، (2004)، موسوعة معايير المراجعة، شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية، الرقابة الداخلية وأدلة الإثبات، القاهرة: الدار الجامعية للنشر.
- دلبوح، وليد، (2005)، " اثر فاعلية الرقابة المالية على الأداء المالي للمؤسسات العامة المستقلة الأردنية" ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.
- ديوان المحاسبة الكويتي، (2007)، مجلة الرقابة، العدد 8، ص52.
- راشد، وائل، (1999)، دور ديوان المحاسبة في الرقابة الإدارية على الأموال العامة بدولة الكويت -دراسة ميدانية-، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، م 13، ع 1، ص 73-111
- زامل، أحمد محمد، (2000)، المحاسبة الإدارية مع تطبيقات بالحاسب الآلي، الجزء الأول، معهد الإدارة العامة، الرياض
- زيارات، عبد الكريم، (2005)، شرح أحكام قانون إنشاء ديوان المحاسبة الكويتي، المادة 197، ص82

- شرف، جهاد، (2005)، أثر الرقابة المالية على استمرار التمويل للمؤسسات الأهلية دراسة ميدانية المؤسسات الأهلية في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة.
- شماع، خليل وحمود، (2007)، نظرية المنظمة، عمان: دار السيرة للنشر والتوزيع
- صعيدي، إبراهيم أحمد، (2002)، "تطوير كفاءة وفعالية نظرية الأموال المخصصة لأغراض الرقابة وتقييم الأداء"، مؤتمر تحديث نظم الموازنة والرقابة على الأداء، الاتحاد العام للمحاسبين والمحاسبين العرب، أكتوبر، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- عامري، صالح والغالبي، طاهر، (2007)، الإدراة والأعمال، عمان: دار وائل للنشر.
- عتيبي، صبحي جبر. تطور الفكر والأساليب في الإدارة. دار الحامد للنشر والتوزيع 2005م
- عثمان، بهاء، (2003). تقييم دور ديوان المحاسبة في الرقابة على أداء المؤسسات العامة في الأردن. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- عنا، ريماء، (2005)، "اتجاهات أعضاء مجلس الأمة نحو فعالية ديوان المحاسبة في الرقابة على الإنفاق الحكومي - دراسة ميدانية" ، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.
- عياش، يوسف حسن حامد (2005)، مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية في إحكام الرقابة على أداء أنشطة وكالة الغوث الدولية (الأنروا) في غزة، في ضوء معايير المراجعة الدولية - رسالة ماجستير غير منشورة – الجامعة الإسلامية غزة
- غایم، مدحت، (1998). وسائل الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة في النظام البرلماني. القاهرة: دار النهضة العربية.
- كحالة، جبريل، وحنان، رضوان، (1997)، المحاسبة الإدارية مدخل محاسبة المسئولية وتقييم الأداء، مكتبة دار الثقافة، عمان.
- كساسبة، نضال، (2003). دور ديوان المحاسبة في تقييم أداء ضريبة الدخل في الأردن. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

- كلاب، سعيد، (2004)، واقع الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي: دراسة ميدانية على وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة – الجامعة الإسلامية – غزة.
- ماضي، كامل احمد، (2004)، أساليب الرقابة في المؤسسات العامة في قطاع غزة – رسالة ماجستير غير منشورة – الجامعة الإسلامية – غزة.
- مالك، ستا، (2009)، تقويم كفاءة نظم الرقابة الداخلية بالوحدات الحكومية دراسة حالة: وزارة المالية والإقتصاد الوطني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- مزروعي، يوسف، (2005)، من يراقب ديوان المحاسبة، مجلة الرقابة، ديوان المحاسبة، الكويت، العدد الثاني، ص18.
- مستريحي، علي، (1999)، "العوامل المؤثرة في مستوى إنجاز وحدات الرقابة الإدارية الداخلية في الدوائر الحكومية الأردنية دراسة ميدانية من وجهة نظر العاملين بتلك الوحدات"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.
- موتات، حسن علي أحمد، (2003)، تقييم أنظمة الرقابة الداخلية للتسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

ثانياً: المراجع الإنجليزية

- Anerud , K., (2004),Developing International Auditing Standards Cooperation between INTOSAI and the International Federation of Accountants, **International Journal of Government Auditing**
- General Accounting Office, (2002), **New Auditor Independence Rules**, USA.
- Raman, K. & Daniker, V. , (1994), Materiality In Government Auditing, **Journal of Accountancy**, Vol. 177

Tierney, C., (1996) ,Auditing Government Controls. A Flawed Model?, **The Government Accountants Journal**, Vol. 44

- http://www.sabq8.org/sabwebsite/a_pages/a_authorities.htm
- http://www.cao.gov.eg/CAO_WEB/uploads/Dpages/Glossary_of_terms/aList_1.pdf
- http://www.arabosai.org/ar/recipient_member.asp?member_id=16.

الملاحق

- ملحق رقم (1) استبانة الدراسة

- ملحق رقم (2) التحليل الإحصائي

ملحق رقم (1)

استبانة الدراسة

أخي المستجيب..... المحترم..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته... وبعد..

تشكل هذه الاستبانة جزءا من دراسة بعنوان " مدى فاعلية إجراءات الرقابة المالية على الإنفاق التي يطبقها ديوان المحاسبة الكويتي، من وجهة نظر الجهات الخاضعة لرقابة الديوان"، يعدها الباحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة الشرق الأوسط في الأردن.

وإذ إننا نعهد بكم الاهتمام والاستعداد الدائمين لمساندة البحوث العلمية التي تخدم تطور مجتمعنا، لذا نرجو منكم تعبئة الاستبانة بدقة وواقعية، علما بأن إجابتكم ستتعامل بسرية تامة وأنها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرا لكم حسن تعاونكم

الباحث

أحمد مانع صنيهيت المطيري

القسم الأول: أرجو منكم التكرم بوضع إشارة (x) عند الاختيار المناسب:

1- المؤهل العلمي:

- دبلوم فما دون .
بكالوريوس.
- ماجستير.
دكتراه.

2- عدد سنوات الخبرة:

- 5 سنوات فأقل.
6 - 10 سنوات.
- 11 - 15 سنة.
16 سنة فأكثر.

3- التخصص:

- محاسبة.
- قانون.
- إدارية.
- أخرى .
(أرجو التحديد _____)

4- مركز العمل:

- وزارة .
بلدية
- شركة للدولة نصيب في رأس مالها لا يقل عن 50 % منه.
- مؤسسة أو هيئة عامة
(أرجو التحديد _____) أخرى :

5- الوظيفة:

- مدير مالي.
مدقق داخلي
- محاسب .
آخرى (أرجو التحديد _____)

أسئلة الاستبانة:

السؤال الأول: على صلة بالفرضية الفرعية الأولى (ho_1) ونصها كما يلي: "لا تتسم إجراءات الرقابة المسبقة التي يطبقها حالياً ديوان المحاسبة الكويتي في الرقابة المالية المسبقة على الإنفاق الحكومي فيما يلي أمثلة للإجراءات التي تقوم بها الديوان لتحقيق الرقابة المسبقة على هذا الاتفاق فرص إبداء رأيك حول مستوى فاعليتها.

يرجى التكرم بوضع إشارة (✓) أمام درجة موافقتك على كل عبارة من العبارات التالية:

الرقم	العبارة					مستوى الفاعلية
	منخفض جدا	منخفض	غير متأكد	مرتفع	مرتفع جدا	
1						يبت الديوان في موضوع العقد المعروض عليه من الجهة الحكومية خلال مدة أقصاها سبعة أيام من تاريخ تلقّيه أوراق المناقضة كاملة
2						يقوم الديوان بالتحقق من أن الاعتمادات الواردة بالموازنة تسمح بالارتباط أو التعاقد
3						يقوم الديوان بالتحقق من أن كافة الإجراءات القانونية الواجب اتباعها قبل التعاقد قد روّعيت وتم استيفاءها.
4						إذا اعترض الديوان على التعاقد يتم عرض الأمر على الوزير المختص أو مثل الجهة المختصة للنظر فيه
5						يقوم الديوان بالطلب من الجهة الحكومية موافاته بأية أوراق أو بيانات أو إيضاحات يرى أنها ضرورية ولازمة لعملية الفحص والمراجعة

السؤال الثاني: على صلة بالفرضية الفرعية الثانية (h_02) ونصها كما يلي: "لا تتسن إجراءات الرقابة المالية اللاحقة التي يطبقها حالياً ديوان المحاسبة الكويتي في الرقابة على الإنفاق الحكومي، بالفاعلية".

الرقم	العبارة					مستوى الفاعلية
	منخفض جداً	منخفض	غير متأكد	مرتفع	مرتفع جداً	
6						يمارس الديوان اختصاصاته الرقابية من خلال عمليات التفتيش والفحص والمراجعة التي يقوم بها الموظف الفني فيه
7						يقوم الديوان بالتفتيش بشكل مفاجئ أي دون علم الجهة الخاضعة لرقابته
8						إذا شك الديوان في عبث بأي من المخازن أو المستودعات يقوم بالطلب من الجهة المختصة بإجراء جرد فوراً
9						تجرى عمليات الفحص والمراجعة إما في مقر الديوان أو مقارنات الجهات الحكومية
10						يقوم الديوان بالاتصال المباشر برؤساء الحسابات ومديريها ومراقبتها أو من يقوم مقامهم في الجهات الخاضعة لرقابته
11						يقوم الديوان بالتفتيش فجأة على رؤساء الحسابات ومديريها ومراقبتها أو من يقوم مقامهم في الجهات الخاضعة لرقابته
12						يبلغ الديوان الملاحظات التي يسفر عنها عمليات التفتيش والفحص والمراجعة إلى الجهات الخاضعة لرقابته المالية
13						يقوم الديوان بالتأكد من قيام الجهات بموافاته بردودها على الملاحظات خلال شهر من تاريخ إبلاغها إليها

مستوى الفاعلية					العبارة	الرقم
منخفض جدا	منخفض	غير متأكد	مرتفع	مرتفع جدا		
					يطلب الديوان إلى الجهة المختصة أن تتخذ الإجراءات اللازمة لتحصيل المبالغ المستحقة للدولة أو غيرها من الجهات الخاضعة لرقابته أو التي صرفت منها بغير وجه حق	14
					يضع رئيس الديوان تقريراً سنوياً عن كل الحسابات الختامية للجهات الحكومية الخاضعة له يبسط فيها الملاحظات وأوجه الخلاف التي تقع بينها وبين الديوان	15
					يبلغ الديوان ملاحظاته التي تسفر عنها مراجعة الحسابات إلى كل من: الشركة المعنية، الجهة الإدارية المختصة بالإشراف عليها، وزارة المالية.	16
					إذا كانت الشركة مساهمة يبلغ الديوان ملاحظاته قبل انعقاد الجمعية العمومية بثلاثين يوماً على الأقل	17

السؤال الثالث: على صلة بالفرضية الفرعية الثالثة (h03) ونصها كما يلي: "لا تتسن إجراءات الرقابة المحاسبية التي يطبقها حالياً ديوان المحاسبة الكويتي في الرقابة على الإنفاق الحكومي، بالفاعلية".

الرقم	العبارة					مستوى الفاعلية
	منخفض جدا	منخفض	غير متأكد	مرتفع	مرتفع جدا	
18						يقوم بإجراء مراجعة الدفاتر الحسابية ومستندات الصرف والتحصيل
19						يقوم الديوان بقياس مدى تطابق الصرف للاعتمادات المنوحة لكل بند من بنود الموازنة
20						يقوم الديوان بالتأكد من ان جميع التجاوزات قد تمت بعد الحصول على ترخيص سابق من الجهة المختصة
21						يتم التأكد من ان الإيرادات العامة التي فرضها القانون قد تم ربطها وتحصيلها
22						يتم التأكد من أن جميع العمليات المالية قد تمت بمستندات ونماذج صحيحة ومعتمدة من لهم سلطة اعتمادها وفقاً للقوانين واللوائح والتعليمات المعمول بها في الدولة
23						يتم بذل أقصى الجهد لاكتشاف الأخطاء الفنية والغش والتزوير والمخالفات المالية
24						تمتد الرقابة الحسابية إلى فحص النظام المحاسبي المتبع أو النظم المالية المعمول بها وتقديم الاقتراحات التي قد تراها هيئة الرقابة لازمة

السؤال الرابع: على صلة بالفرضية الفرعية الرابعة (h04) ونصها كما يلي: "لا تسم إجراءات رقابة الأداء التي يطبقها حالياً ديوان المحاسبة الكويتي في الرقابة المالية على الإنفاق الحكومي، بالفاعلية".

الرقم	مستوى الفاعلية					العبارة
	منخفض جدا	منخفض	غير متأكد	مرتفع	مرتفع جدا	
25						يضع رئيس الديوان مشروع ميزانية الديوان بالاتفاق مع رئيس مجلس الأمة ويدرج وزير المالية المشروع كما ورد إليه دون تعديل تحت قسم خاص بالموازنة العامة للدولة
26						يقوم الديوان بالتعقيب على العمليات أو تصرفات الخاصة باستثمار أموالها داخل البلاد أو خارجه وإبلاغ الجهة المعنية بملحوظاته عليها وتوصياته في شأنها
27						للديوان الحق في الاعتراض على القرارات الصادرة في التصرف بالمخالفات المالية
28						يتم تتويع إجراءات العمل وبما يتاسب ومتطلباته

السؤال الخامس:

على صلة بالفرضية الفرعية الرابعة (h0₃) ونصها كما يلى: "لا توجد معوقات لتفعيل دور ديوان المحاسبة الكويتي في الرقابة المالية على الإنفاق الحكومي، بالفاعلية".

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	غير متأكد	لا أوافق بشدة
-29	بيروقراطية العمل				
-30	كفاءة الموظف				
-31	ظروف عملية الرقابة				
-32	مستوى تعاون الدوائر مع وحدات العمل				
-33	كفاية التشريعات التي تحكم عمل ديوان المحاسبة				
-34	مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الرقابة				
-35	الإجراءات المحاسبية المستخدمة				
-36	تعدد الجهات الرقابية				
-37	تضارب عمل الدوائر وتدخله فيما بينها				
-38	الممارسات الإدارية الغير مناسبة				

ملحق رقم (2)

Frequencies

Statistics

	EDLEVEL	EXPER	SPECIAL	CENTRE	JOB
N	Valid	211	211	211	211
	Missing	0	0	0	0

Frequency Table

EDLEVEL

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	45	21.3	21.3
	2.00	148	70.1	91.5
	3.00	18	8.5	100.0
Total	211	100.0	100.0	

EXPER

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	44	20.9	20.9
	2.00	90	42.7	63.5
	3.00	44	20.9	84.4
	4.00	33	15.6	100.0
Total	211	100.0	100.0	

SPECIAL

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	134	63.5	63.5	63.5
	2.00	11	5.2	5.2	68.7
	4.00	22	10.4	10.4	79.1
	5.00	44	20.9	20.9	100.0
	Total	211	100.0	100.0	

CENTRE

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	59	28.0	28.0	28.0
	3.00	75	35.5	35.5	63.5
	4.00	77	36.5	36.5	100.0
	Total	211	100.0	100.0	

JOB

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	31	14.7	14.7	14.7
	2.00	80	37.9	37.9	52.6
	3.00	100	47.4	47.4	100.0
	Total	211	100.0	100.0	

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q1	211	1.00	5.00	3.1185	1.12554
Q2	211	2.00	5.00	3.9573	1.14770
Q3	211	3.00	5.00	4.2559	.71773
Q4	211	1.00	5.00	3.4739	.99189
Q5	211	2.00	5.00	4.4787	.81840
H1	211	2.40	4.80	3.8569	.63859
Valid N (listwise)	211				

Reliability Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	211	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	211	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.667	5

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q6	211	1.00	5.00	4.0569	.99837
Q7	211	2.00	5.00	3.5687	.94050
Q8	211	2.00	5.00	3.6398	.93255
Q9	211	2.00	5.00	3.9573	.94772
Q10	211	3.00	5.00	4.1659	.81414
Q11	211	1.00	5.00	3.3507	1.00011
Q12	211	3.00	5.00	4.3223	.79906
Q13	211	2.00	5.00	4.2701	.84966
Q14	211	1.00	5.00	4.1137	1.07187
Q15	211	2.00	5.00	3.8531	.93718
Q16	211	3.00	5.00	3.9052	.79314
Q17	211	2.00	5.00	3.4171	.81445
H2	211	2.92	4.83	3.8851	.55024
Valid N (listwise)	211				

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	211	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	211	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.841	12

Descriptives**Descriptive Statistics**

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q18	211	1.00	5.00	4.0616	1.10021
Q19	211	1.00	5.00	3.6398	1.08809
Q20	211	1.00	5.00	3.4265	.99430
Q21	211	1.00	5.00	3.6919	1.17306
H3	211	1.00	5.00	3.7050	.92568
Valid N (listwise)	211				

Reliability**Scale: ALL VARIABLES****Case Processing Summary**

		N	%
Cases	Valid	211	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	211	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.871	4

Descriptives**Descriptive Statistics**

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q22	211	1.00	5.00	3.5782	1.03155
Q23	211	1.00	5.00	3.5972	1.03454
Q24	211	3.00	5.00	4.1754	.72543
Q25	211	3.00	5.00	4.0332	.78306
H4	211	2.50	5.00	3.8460	.62629
Valid N (listwise)	211				

Reliability**Scale: ALL VARIABLES****Case Processing Summary**

		N	%
Cases	Valid	211	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	211	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.638	4

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
B1	211	3.00	5.00	3.8483	.74689
B2	211	2.00	5.00	3.9905	.86735
B3	211	2.00	5.00	3.8436	1.04161
B4	211	2.00	5.00	3.9526	.94498
B5	211	1.00	5.00	3.4645	1.09650
B6	211	1.00	5.00	3.4645	1.04764
B7	211	1.00	5.00	3.6256	1.30826
B8	211	1.00	5.00	3.5213	1.14362
B9	211	1.00	5.00	3.5924	.99749
B10	211	1.00	5.00	3.7488	1.02280
OBSTACLES	211	2.50	4.80	3.7052	.58791
Valid N (listwise)	211				

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	211	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	211	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.769	10

Descriptives**Descriptive Statistics**

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
C1	211	3.00	5.00	4.3223	.56940
C2	211	3.00	5.00	4.1137	.72134
C3	211	2.00	5.00	3.7867	.89284
C4	211	2.00	5.00	3.9005	.96833
C5	211	2.00	5.00	4.0569	.88726
C6	211	3.00	5.00	4.1137	.79063
C7	211	1.00	5.00	3.7346	1.16115
PROCEDURES	211	3.14	5.00	4.0041	.62704
Valid N (listwise)	211				

Reliability**Scale: ALL VARIABLES****Case Processing Summary**

		N	%
Cases	Valid	211	100.0
	Excluded ^a	0	.0
Total		211	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.843	7

Reliability**Scale: ALL VARIABLES****Case Processing Summary**

		N	%
Cases	Valid	211	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	211	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.916	42

T-Test**One-Sample Statistics**

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
H	211	3.8444	.52699	.03628
H1	211	3.8569	.63859	.04396
H2	211	3.8851	.55024	.03788
H3	211	3.7050	.92568	.06373
H4	211	3.8460	.62629	.04312

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
H	23.274	210	.000	.84436	.7728	.9159
H1	19.491	210	.000	.85687	.7702	.9435
H2	23.365	210	.000	.88507	.8104	.9597
H3	11.062	210	.000	.70498	.5794	.8306
H4	19.621	210	.000	.84597	.7610	.9310

Oneway**ANOVA**

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
H	Between Groups	1.091	2	.546	1.983	.140
	Within Groups	57.229	208	.275		
	Total	58.321	210			
H1	Between Groups	1.361	2	.680	1.679	.189
	Within Groups	84.277	208	.405		
	Total	85.638	210			
H2	Between Groups	1.160	2	.580	1.932	.147
	Within Groups	62.421	208	.300		
	Total	63.581	210			
H3	Between Groups	13.724	2	6.862	8.587	.000
	Within Groups	166.223	208	.799		
	Total	179.947	210			
H4	Between Groups	4.690	2	2.345	6.280	.002
	Within Groups	77.679	208	.373		
	Total	82.369	210			

Post Hoc Tests

Multiple Comparisons

Scheffe

Depende nt Variable	(I) JOB	(J) JOB	Mean Difference (I- J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
						Lower Bound	Upper Bound
H	1.00	2.00	-.14068*	.11097	.449	-.4143-	.1329
		3.00	-.21248*	.10783	.146	-.4783-	.0534
	2.00	1.00	.14068	.11097	.449	-.1329-	.4143
		3.00	-.07180-	.07868	.660	-.2658-	.1222
	3.00	1.00	.21248	.10783	.146	-.0534-	.4783
		2.00	.07180	.07868	.660	-.1222-	.2658
	H1	1.00	.12540	.13467	.649	-.2066-	.4574
		3.00	.22890	.13085	.219	-.0937-	.5515
	2.00	1.00	-.12540	.13467	.649	-.4574-	.2066
		3.00	.10350	.09548	.557	-.1319-	.3389
	3.00	1.00	-.22890	.13085	.219	-.5515-	.0937
		2.00	-.10350	.09548	.557	-.3389-	.1319
H2	1.00	2.00	-.21593	.11590	.179	-.5017-	.0698
		3.00	-.20301	.11261	.199	-.4807-	.0746
	2.00	1.00	.21593	.11590	.179	-.0698-	.5017
		3.00	.01292	.08217	.988	-.1897-	.2155
	3.00	1.00	.20301	.11261	.199	-.0746-	.4807
		2.00	-.01292	.08217	.988	-.2155-	.1897
	H3	1.00	.07308	.18913	.928	-.5394-	.3932
		3.00	-.56121	.18377	.010	-1.0143-	-.1081-
	2.00	1.00	.07308	.18913	.928	-.3932-	.5394
		3.00	-.48813	.13409	.002	-.8187-	-.1575-
	3.00	1.00	.56121	.18377	.010	.1081	1.0143
		2.00	.48813	.13409	.002	.1575	.8187
H4	1.00	2.00	-.31512	.12929	.053	-.6339-	.0036
		3.00	-.44387	.12562	.002	-.7536-	-.1341-
	2.00	1.00	.31512	.12929	.053	-.0036-	.6339
		3.00	-.12875	.09167	.375	-.3548-	.0973
	3.00	1.00	.44387	.12562	.002	.1341	.7536
		2.00	.12875	.09167	.375	-.0973-	.3548

*. The mean difference is significant at the 0.05 level.

Homogeneous Subsets

H

Scheffe^{a,b}

JOB	N	Subset for alpha =
		0.05
1.00	31	3.6903
2.00	80	3.8310
3.00	100	3.9028
Sig.		.108

Means for groups in homogeneous subsets
are displayed.

a. Uses Harmonic Mean Sample Size =
54.786.

b. The group sizes are unequal. The
harmonic mean of the group sizes is used.
Type I error levels are not guaranteed.

H1

Scheffe^{a,b}

JOB	N	Subset for alpha =
		0.05
3.00	100	3.7840
2.00	80	3.8875
1.00	31	4.0129
Sig.		.173

Means for groups in homogeneous subsets
are displayed.

a. Uses Harmonic Mean Sample Size =
54.786.

b. The group sizes are unequal. The
harmonic mean of the group sizes is used.
Type I error levels are not guaranteed.

H2Scheffe^{a,,b}

JOB	N	Subset for alpha = 0.05	
		1	
1.00	31	3.7070	
3.00	100	3.9100	
2.00	80	3.9229	
Sig.			.122

Means for groups in homogeneous subsets are displayed.

a. Uses Harmonic Mean Sample Size =

54.786.

b. The group sizes are unequal. The harmonic mean of the group sizes is used.

Type I error levels are not guaranteed.

H3Scheffe^{a,,b}

JOB	N	Subset for alpha = 0.05	
		1	2
1.00	31	3.4113	
2.00	80	3.4844	
3.00	100		3.9725
Sig.		.913	1.000

Means for groups in homogeneous subsets are displayed.

a. Uses Harmonic Mean Sample Size = 54.786.

b. The group sizes are unequal. The harmonic mean of the group sizes is used. Type I error levels are not guaranteed.

H4Scheffe^{a,,b}

JOB	N	Subset for alpha = 0.05	
		1	2
1.00	31	3.5161	
2.00	80		3.8313
3.00	100		3.9600
Sig.		1.000	.545

Means for groups in homogeneous subsets are displayed.

- a. Uses Harmonic Mean Sample Size = 54.786.
- b. The group sizes are unequal. The harmonic mean of the group sizes is used. Type I error levels are not guaranteed.

```
MEANS TABLES=Q1 Q2 Q3 Q4 Q5 H1 BY CENTRE /CELLS MEAN COUNT STDDEV.
```

Means**Case Processing Summary**

	Cases					
	Included		Excluded		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
Q1 * CENTRE	211	100.0%	0	.0%	211	100.0%
Q2 * CENTRE	211	100.0%	0	.0%	211	100.0%
Q3 * CENTRE	211	100.0%	0	.0%	211	100.0%
Q4 * CENTRE	211	100.0%	0	.0%	211	100.0%
Q5 * CENTRE	211	100.0%	0	.0%	211	100.0%
H1 * CENTRE	211	100.0%	0	.0%	211	100.0%

Report

CENTRE		Q1	Q2	Q3	Q4	Q5	H1
1.00	Mean	3.4915	4.0000	4.1864	3.6610	4.4068	3.9492
	N	59	59	59	59	59	59
	Std. Deviation	.87834	1.25945	.68165	1.01047	.96702	.66394
3.00	Mean	3.1067	4.0400	4.2800	3.5333	4.5067	3.8933
	N	75	75	75	75	75	75
	Std. Deviation	1.13392	1.12033	.72708	.92024	.76004	.62067
4.00	Mean	2.8442	3.8442	4.2857	3.2727	4.5065	3.7506
	N	77	77	77	77	77	77
	Std. Deviation	1.21466	1.08900	.74086	1.02130	.75434	.62925
Total	Mean	3.1185	3.9573	4.2559	3.4739	4.4787	3.8569
	N	211	211	211	211	211	211
	Std. Deviation	1.12554	1.14770	.71773	.99189	.81840	.63859

MEANS TABLES=Q6 Q7 Q8 Q9 Q10 Q11 Q12 Q13 Q14 Q15 Q16 Q17 H2 BY CENTRE
/CELLS MEAN COUNT STDDEV.

Means

Case Processing Summary

	Cases					
	Included		Excluded		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
Q6 * CENTRE	211	100.0%	0	.0%	211	100.0%
Q7 * CENTRE	211	100.0%	0	.0%	211	100.0%
Q8 * CENTRE	211	100.0%	0	.0%	211	100.0%
Q9 * CENTRE	211	100.0%	0	.0%	211	100.0%
Q10 * CENTRE	211	100.0%	0	.0%	211	100.0%
Q11 * CENTRE	211	100.0%	0	.0%	211	100.0%
Q12 * CENTRE	211	100.0%	0	.0%	211	100.0%
Q13 * CENTRE	211	100.0%	0	.0%	211	100.0%
Q14 * CENTRE	211	100.0%	0	.0%	211	100.0%
Q15 * CENTRE	211	100.0%	0	.0%	211	100.0%
Q16 * CENTRE	211	100.0%	0	.0%	211	100.0%
Q17 * CENTRE	211	100.0%	0	.0%	211	100.0%
H2 * CENTRE	211	100.0%	0	.0%	211	100.0%

Report

CENTRE	Q6	Q7	Q8	Q9	Q10	Q11	Q12	Q13	Q14	Q15	Q16	Q17	H2
1.00 Mean	4.0508	3.4576	3.8814	4.2712	4.355	3.0508	4.3390	4.406	4.3390	4.101	4.288	3.169	3.9760
N	59	59	59	59	59	59	59	59	59	59	59	59	59
Std. Deviation	1.2652	1.1344	1.0014	.82693	.8662	1.0735	.86324	.7904	.86324	.8649	.7439	.6201	.57715
3.00 Mean	4.0400	3.6133	3.6000	3.9600	4.200	3.4533	4.4267	4.360	4.2267	3.906	3.826	3.480	3.9244
N	75	75	75	75	75	75	75	75	75	75	75	75	75
Std. Deviation	.90703	.86826	.94440	.90703	.7711	.99040	.71986	.7468	.93828	.9030	.7948	.8114	.51080
4.00 Mean	4.0779	3.6104	3.4935	3.7143	3.987	3.4805	4.2078	4.077	3.8312	3.610	3.688	3.545	3.7771
N	77	77	77	77	77	77	77	77	77	77	77	77	77
Std. Deviation	.85480	.84536	.83703	1.0112	.7862	.91206	.81657	.9565	1.2711	.9754	.7301	.9111	.55548
Total Mean	4.0569	3.5687	3.6398	3.9573	4.165	3.3507	4.3223	4.270	4.1137	3.853	3.905	3.417	3.8851
N	211	211	211	211	211	211	211	211	211	211	211	211	211
Std. Deviation	.99837	.94050	.93255	.94772	.8141	1.0001	.79906	.8496	1.0718	.9371	.7931	.5502	

MEANS TABLES=Q18 Q19 Q20 Q21 H3 BY CENTRE /CELLS MEAN COUNT STDDEV.

Case Processing Summary

	Cases					
	Included		Excluded		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
Q18 * CENTRE	211	100.0%	0	.0%	211	100.0%
Q19 * CENTRE	211	100.0%	0	.0%	211	100.0%
Q20 * CENTRE	211	100.0%	0	.0%	211	100.0%
Q21 * CENTRE	211	100.0%	0	.0%	211	100.0%
H3 * CENTRE	211	100.0%	0	.0%	211	100.0%

Report

CENTRE		Q18	Q19	Q20	Q21	H3
1.00	Mean	4.2542	3.7288	3.2542	3.9153	3.7881
	N	59	59	59	59	59
	Std. Deviation	1.19760	1.25712	1.02710	1.20756	1.06149
3.00	Mean	4.0400	3.6933	3.4667	3.7067	3.7267
	N	75	75	75	75	75
	Std. Deviation	1.08354	1.03940	.96329	1.11226	.89874
4.00	Mean	3.9351	3.5195	3.5195	3.5065	3.6201
	N	77	77	77	77	77
	Std. Deviation	1.03030	.99486	.99486	1.18791	.84157
Total	Mean	4.0616	3.6398	3.4265	3.6919	3.7050
	N	211	211	211	211	211
	Std. Deviation	1.10021	1.08809	.99430	1.17306	.92568

MEANS TABLES=Q22 Q23 Q24 Q25 H4 BY CENTRE /CELLS MEAN COUNT STDDEV.

Case Processing Summary

	Cases					
	Included		Excluded		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
Q22 * CENTRE	211	100.0%	0	.0%	211	100.0%
Q23 * CENTRE	211	100.0%	0	.0%	211	100.0%
Q24 * CENTRE	211	100.0%	0	.0%	211	100.0%
Q25 * CENTRE	211	100.0%	0	.0%	211	100.0%
H4 * CENTRE	211	100.0%	0	.0%	211	100.0%

Report

CENTRE		Q22	Q23	Q24	Q25	H4
1.00	Mean	3.2203	3.5593	4.1695	3.9492	3.9110
	N	59	59	59	59	59
	Std. Deviation	.55918	1.13367	.72284	.77512	.71130
3.00	Mean	3.6800	3.5067	4.0667	3.9600	3.8967
	N	75	75	75	75	75
	Std. Deviation	.96086	.97777	.72286	.76122	.63551
4.00	Mean	3.4545	3.3896	4.1039	3.9610	3.7468
	N	77	77	77	77	77
	Std. Deviation	1.21985	.90548	.71790	.76848	.53725
Total	Mean	3.4692	3.4787	4.1090	3.9573	3.8460
	N	211	211	211	211	211
	Std. Deviation	.99175	.99679	.71877	.76412	.62629

MEANS TABLES=B1 B2 B3 B4 B5 B6 B7 B8 B9 B10 OBSTACLES BY CENTRE
/CELLS MEAN COUNT STDDEV.

Case Processing Summary

	Cases					
	Included		Excluded		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
B1 * CENTRE	211	100.0%	0	.0%	211	100.0%
B2 * CENTRE	211	100.0%	0	.0%	211	100.0%
B3 * CENTRE	211	100.0%	0	.0%	211	100.0%
B4 * CENTRE	211	100.0%	0	.0%	211	100.0%
B5 * CENTRE	211	100.0%	0	.0%	211	100.0%
B6 * CENTRE	211	100.0%	0	.0%	211	100.0%
B7 * CENTRE	211	100.0%	0	.0%	211	100.0%
B8 * CENTRE	211	100.0%	0	.0%	211	100.0%
B9 * CENTRE	211	100.0%	0	.0%	211	100.0%
B10 * CENTRE	211	100.0%	0	.0%	211	100.0%
OBSTACLES * CENTRE	211	100.0%	0	.0%	211	100.0%

Report

CENTRE		B1	B2	B3	B4	B5	B6	B7	B8	B9	B10	OBSTACLES
1.00	Mean	3.9492	3.7797	3.7966	3.9492	3.1525	3.2373	3.4746	3.4407	3.9322	3.8644	3.6576
	N	59	59	59	59	59	59	59	59	59	59	59
	Std. Deviation	.75255	.92973	.99619	.87934	.99678	1.08816	1.25060	1.00466	.86830	1.04151	.51098
3.00	Mean	3.8800	4.0267	3.8000	3.8933	3.4667	3.4133	3.5467	3.4667	3.5467	3.8267	3.6867
	N	75	75	75	75	75	75	75	75	75	75	75
	Std. Deviation	.75265	.86950	1.06543	.98053	1.10690	.97389	1.32841	1.17787	1.06914	1.00503	.61979
4.00	Mean	3.7403	4.1169	3.9221	4.0130	3.7013	3.6883	3.8182	3.6364	3.3766	3.5844	3.7597
	N	77	77	77	77	77	77	77	77	77	77	77
	Std. Deviation	.73274	.79429	1.06086	.96646	1.11290	1.05456	1.32513	1.21297	.96025	1.01762	.61372
Total	Mean	3.8483	3.9905	3.8436	3.9526	3.4645	3.4645	3.6256	3.5213	3.5924	3.7488	3.7052
	N	211	211	211	211	211	211	211	211	211	211	211
	Std. Deviation	.74689	.86735	1.04161	.94498	1.09650	1.04764	1.30826	1.14362	.99749	1.02280	.58791

MEANS TABLES=C1 C2 C3 C4 C5 C6 C7 PROCEDURES BY CENTRE /CELLS MEAN
 COUNT STDDEV.

Case Processing Summary

	Cases					
	Included		Excluded		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
C1 * CENTRE	211	100.0%	0	.0%	211	100.0%
C2 * CENTRE	211	100.0%	0	.0%	211	100.0%
C3 * CENTRE	211	100.0%	0	.0%	211	100.0%
C4 * CENTRE	211	100.0%	0	.0%	211	100.0%
C5 * CENTRE	211	100.0%	0	.0%	211	100.0%
C6 * CENTRE	211	100.0%	0	.0%	211	100.0%
C7 * CENTRE	211	100.0%	0	.0%	211	100.0%
PROCEDURES * CENTRE	211	100.0%	0	.0%	211	100.0%

Report

CENTRE		C1	C2	C3	C4	C5	C6	C7	PROCEDU RES
1.00	Mean	4.4407	4.2373	3.7797	4.0508	4.1525	4.2881	4.1017	4.1501
	N	59	59	59	59	59	59	59	59
	Std. Deviation	.65050	.79522	.91100	.81840	.73844	.83151	1.0119 1	.68841
3.00	Mean	4.3200	4.1733	3.7867	3.8533	4.1067	4.0800	3.6667	3.9981
	N	75	75	75	75	75	75	75	75
	Std. Deviation	.54920	.66522	.84299	1.0093 3	.93828	.78431	1.2118 0	.61085
4.00	Mean	4.2338	3.9610	3.7922	3.8312	3.9351	4.0130	3.5195	3.8980
	N	77	77	77	77	77	77	77	77
	Std. Deviation	.51032	.69664	.93665	1.0311 3	.93665	.75208	1.1654 0	.57744
Total	Mean	4.3223	4.1137	3.7867	3.9005	4.0569	4.1137	3.7346	4.0041
	N	211	211	211	211	211	211	211	211
	Std. Deviation	.56940	.72134	.89284	.96833	.88726	.79063	1.1611 5	.62704

SORT CASES BY JOB. SPLIT FILE SEPARATE BY JOB. DESCRIPTIVES
VARIABLES=Q1 Q2 Q3 Q4 Q5 /STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX.

Descriptives

JOB = 1.00

Descriptive Statistics^a

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q1	31	1.00	4.00	3.0968	1.07563
Q2	31	2.00	5.00	3.9355	1.06256
Q3	31	4.00	5.00	4.8065	.40161
Q4	31	2.00	4.00	3.5484	.80989
Q5	31	2.00	5.00	4.6774	.79108
Valid N (listwise)	31				

a. JOB = 1.00

JOB = 2.00**Descriptive Statistics^a**

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q1	80	1.00	4.00	2.9750	.98051
Q2	80	2.00	5.00	4.0375	1.23702
Q3	80	3.00	5.00	4.3625	.73336
Q4	80	2.00	5.00	3.4875	.96776
Q5	80	2.00	5.00	4.5750	.96489
Valid N (listwise)	80				

a. JOB = 2.00

JOB = 3.00**Descriptive Statistics^a**

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q1	100	1.00	5.00	3.2400	1.24007
Q2	100	2.00	5.00	3.9000	1.10554
Q3	100	3.00	5.00	4.0000	.66667
Q4	100	1.00	5.00	3.4400	1.06667
Q5	100	3.00	5.00	4.3400	.66999
Valid N (listwise)	100				

a. JOB = 3.00

```
COMPUTE h1=MEAN(Q1 to q5). EXECUTE. DESCRIPTIVES VARIABLES=Q1 Q2 Q3 Q4
Q5 H1 /STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX.
```

Descriptives

JOB = 1.00

Descriptive Statistics^a

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q1	31	1.00	4.00	3.0968	1.07563
Q2	31	2.00	5.00	3.9355	1.06256
Q3	31	4.00	5.00	4.8065	.40161
Q4	31	2.00	4.00	3.5484	.80989
Q5	31	2.00	5.00	4.6774	.79108
H1	31	2.40	4.40	4.0129	.58409
Valid N (listwise)	31				

a. JOB = 1.00

JOB = 2.00

Descriptive Statistics^a

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q1	80	1.00	4.00	2.9750	.98051
Q2	80	2.00	5.00	4.0375	1.23702
Q3	80	3.00	5.00	4.3625	.73336
Q4	80	2.00	5.00	3.4875	.96776
Q5	80	2.00	5.00	4.5750	.96489
H1	80	2.40	4.80	3.8875	.68610
Valid N (listwise)	80				

a. JOB = 2.00

JOB = 3.00**Descriptive Statistics^a**

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q1	100	1.00	5.00	3.2400	1.24007
Q2	100	2.00	5.00	3.9000	1.10554
Q3	100	3.00	5.00	4.0000	.66667
Q4	100	1.00	5.00	3.4400	1.06667
Q5	100	3.00	5.00	4.3400	.66999
H1	100	2.60	4.40	3.7840	.61014
Valid N (listwise)	100				

a. JOB = 3.00

SPLIT FILE OFF. DESCRIPTIVES VARIABLES=Q1 Q2 Q3 Q4 Q5 H1
/STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX.

Descriptives**Descriptive Statistics**

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q1	211	1.00	5.00	3.1185	1.12554
Q2	211	2.00	5.00	3.9573	1.14770
Q3	211	3.00	5.00	4.2559	.71773
Q4	211	1.00	5.00	3.4739	.99189
Q5	211	2.00	5.00	4.4787	.81840
H1	211	2.40	4.80	3.8569	.63859
Valid N (listwise)	211				

SORT CASES BY JOB. SPLIT FILE SEPARATE BY JOB. COMPUTE h2=MEAN(Q6 to q17). EXECUTE. DESCRIPTIVES VARIABLES=Q6 Q7 Q8 Q9 Q10 Q11 Q12 Q13 Q14 Q15 Q16 Q17 H2 /STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX.

Descriptives

JOB = 1.00

Descriptive Statistics^a

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q6	31	1.00	5.00	3.9355	1.28933
Q7	31	3.00	5.00	3.9355	.77182
Q8	31	3.00	5.00	3.6452	.95038
Q9	31	2.00	5.00	3.8710	.95715
Q10	31	3.00	5.00	4.0000	.81650
Q11	31	3.00	5.00	3.2581	.57548
Q12	31	3.00	5.00	4.0000	.81650
Q13	31	2.00	5.00	3.8710	1.02443
Q14	31	1.00	5.00	3.7419	1.29016
Q15	31	2.00	5.00	3.1290	.71842
Q16	31	3.00	5.00	3.7097	.86385
Q17	31	3.00	5.00	3.3871	.80322
H2	31	2.92	4.58	3.7070	.64149
Valid N (listwise)	31				

a. JOB = 1.00

JOB = 2.00

Descriptive Statistics^a

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q6	80	1.00	5.00	4.3125	1.22829
Q7	80	2.00	5.00	3.6000	1.07444
Q8	80	2.00	5.00	3.5875	1.05175
Q9	80	2.00	5.00	3.7875	1.00245
Q10	80	3.00	5.00	4.4250	.91090
Q11	80	2.00	5.00	3.4375	1.02924
Q12	80	3.00	5.00	4.2875	.88866
Q13	80	2.00	5.00	4.2000	1.04821
Q14	80	1.00	5.00	3.9750	1.31183
Q15	80	2.00	5.00	4.0750	1.08820
Q16	80	3.00	5.00	3.9875	.81898
Q17	80	3.00	5.00	3.4000	.80505
H2	80	2.92	4.58	3.9229	.63406
Valid N (listwise)	80				

Descriptive Statistics^a

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q6	80	1.00	5.00	4.3125	1.22829
Q7	80	2.00	5.00	3.6000	1.07444
Q8	80	2.00	5.00	3.5875	1.05175
Q9	80	2.00	5.00	3.7875	1.00245
Q10	80	3.00	5.00	4.4250	.91090
Q11	80	2.00	5.00	3.4375	1.02924
Q12	80	3.00	5.00	4.2875	.88866
Q13	80	2.00	5.00	4.2000	1.04821
Q14	80	1.00	5.00	3.9750	1.31183
Q15	80	2.00	5.00	4.0750	1.08820
Q16	80	3.00	5.00	3.9875	.81898
Q17	80	3.00	5.00	3.4000	.80505
H2	80	2.92	4.58	3.9229	.63406
Valid N (listwise)	80				

a. JOB = 2.00

JOB = 3.00**Descriptive Statistics^a**

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q6	100	3.00	5.00	3.8900	.56667
Q7	100	2.00	4.00	3.4300	.84393
Q8	100	3.00	5.00	3.6800	.82731
Q9	100	3.00	5.00	4.1200	.87939
Q10	100	3.00	5.00	4.0100	.67412
Q11	100	1.00	4.00	3.3100	1.07961
Q12	100	3.00	5.00	4.4500	.68718
Q13	100	4.00	5.00	4.4500	.50000
Q14	100	3.00	5.00	4.3400	.66999
Q15	100	3.00	5.00	3.9000	.74536
Q16	100	3.00	5.00	3.9000	.74536
Q17	100	2.00	5.00	3.4400	.83267
H2	100	3.25	4.83	3.9100	.43012
Valid N (listwise)	100				

Descriptive Statistics^a

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q6	100	3.00	5.00	3.8900	.56667
Q7	100	2.00	4.00	3.4300	.84393
Q8	100	3.00	5.00	3.6800	.82731
Q9	100	3.00	5.00	4.1200	.87939
Q10	100	3.00	5.00	4.0100	.67412
Q11	100	1.00	4.00	3.3100	1.07961
Q12	100	3.00	5.00	4.4500	.68718
Q13	100	4.00	5.00	4.4500	.50000
Q14	100	3.00	5.00	4.3400	.66999
Q15	100	3.00	5.00	3.9000	.74536
Q16	100	3.00	5.00	3.9000	.74536
Q17	100	2.00	5.00	3.4400	.83267
H2	100	3.25	4.83	3.9100	.43012
Valid N (listwise)	100				

a. JOB = 3.00

SPLIT FILE OFF. DESCRIPTIVES VARIABLES=Q6 Q7 Q8 Q9 Q10 Q11 Q12 Q13 Q14
 Q15 Q16 Q17 H2 /STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX.

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q6	211	1.00	5.00	4.0569	.99837
Q7	211	2.00	5.00	3.5687	.94050
Q8	211	2.00	5.00	3.6398	.93255
Q9	211	2.00	5.00	3.9573	.94772
Q10	211	3.00	5.00	4.1659	.81414
Q11	211	1.00	5.00	3.3507	1.00011
Q12	211	3.00	5.00	4.3223	.79906
Q13	211	2.00	5.00	4.2701	.84966
Q14	211	1.00	5.00	4.1137	1.07187
Q15	211	2.00	5.00	3.8531	.93718
Q16	211	3.00	5.00	3.9052	.79314
Q17	211	2.00	5.00	3.4171	.81445
H2	211	2.92	4.83	3.8851	.55024
Valid N (listwise)	211				

'MANEE.sav' /COMPRESSED. DESCRIPTIVES VARIABLES=C1 C2 C3 C4 C5 C6 C7
 H3 /STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX.

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
C1	211	3.00	5.00	4.3223	.56940
C2	211	3.00	5.00	4.1137	.72134
C3	211	2.00	5.00	3.7867	.89284
C4	211	2.00	5.00	3.9005	.96833
C5	211	2.00	5.00	4.0569	.88726
C6	211	3.00	5.00	4.1137	.79063
C7	211	1.00	5.00	3.7346	1.16115
H3	211	3.14	5.00	4.0041	.62704
Valid N (listwise)	211				

Descriptives

JOB = 1.00

Descriptive Statistics^a

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
C1	31	3.00	5.00	4.2581	.57548
C2	31	3.00	5.00	4.0645	.77182
C3	31	3.00	5.00	3.9677	.98265
C4	31	2.00	5.00	3.5484	1.38657
C5	31	2.00	5.00	3.5484	1.28682
C6	31	3.00	5.00	4.1290	.71842
C7	31	1.00	5.00	3.7419	1.06357
H3	31	3.29	5.00	3.8940	.74593
Valid N (listwise)	31				

a. JOB = 1.00

JOB = 2.00**Descriptive Statistics^a**

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
C1	80	3.00	5.00	4.4625	.69252
C2	80	3.00	5.00	4.1250	.86236
C3	80	3.00	5.00	4.0000	.87149
C4	80	3.00	5.00	4.1875	.91532
C5	80	3.00	5.00	4.1875	.81277
C6	80	3.00	5.00	4.2375	.76710
C7	80	1.00	5.00	3.4125	1.35659
H3	80	3.29	5.00	4.0875	.64591
Valid N (listwise)	80				

a. JOB = 2.00

JOB = 3.00**Descriptive Statistics^a**

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
C1	100	4.00	5.00	4.2300	.42295
C2	100	3.00	5.00	4.1200	.57349
C3	100	2.00	5.00	3.5600	.83267
C4	100	3.00	5.00	3.7800	.78599
C5	100	3.00	5.00	4.1100	.73711
C6	100	3.00	5.00	4.0100	.82260
C7	100	2.00	5.00	3.9900	.94810
H3	100	3.14	5.00	3.9714	.56745
Valid N (listwise)	100				

a. JOB = 3.00

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
B1	211	3.00	5.00	3.8483	.74689
B2	211	2.00	5.00	3.9905	.86735
B3	211	2.00	5.00	3.8436	1.04161
B4	211	2.00	5.00	3.9526	.94498
B5	211	1.00	5.00	3.4645	1.09650
B6	211	1.00	5.00	3.4645	1.04764
B7	211	1.00	5.00	3.6256	1.30826
B8	211	1.00	5.00	3.5213	1.14362
B9	211	1.00	5.00	3.5924	.99749
B10	211	1.00	5.00	3.7488	1.02280
obstacles	211	2.50	4.80	3.7052	.58791
Valid N (listwise)	211				

Descriptives

JOB = 1.00

Descriptive Statistics^a

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
B1	31	3.00	5.00	3.7419	.57548
B2	31	2.00	5.00	4.0645	.67997
B3	31	2.00	5.00	3.3871	1.02233
B4	31	2.00	5.00	3.8710	.95715
B5	31	1.00	5.00	3.7742	1.30919
B6	31	1.00	5.00	3.9677	1.19677
B7	31	1.00	5.00	3.9677	1.35361
B8	31	1.00	5.00	3.7419	.99892
B9	31	1.00	4.00	3.6129	.80322
B10	31	3.00	5.00	3.5161	.62562
obstacles	31	2.50	4.40	3.7645	.56424
Valid N (listwise)	31				

Descriptive Statistics^a

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
B1	31	3.00	5.00	3.7419	.57548
B2	31	2.00	5.00	4.0645	.67997
B3	31	2.00	5.00	3.3871	1.02233
B4	31	2.00	5.00	3.8710	.95715
B5	31	1.00	5.00	3.7742	1.30919
B6	31	1.00	5.00	3.9677	1.19677
B7	31	1.00	5.00	3.9677	1.35361
B8	31	1.00	5.00	3.7419	.99892
B9	31	1.00	4.00	3.6129	.80322
B10	31	3.00	5.00	3.5161	.62562
obstacles	31	2.50	4.40	3.7645	.56424
Valid N (listwise)	31				

a. JOB = 1.00

JOB = 2.00**Descriptive Statistics^a**

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
B1	80	3.00	5.00	3.8375	.81821
B2	80	2.00	5.00	3.8125	1.17024
B3	80	2.00	5.00	3.5375	1.15773
B4	80	2.00	5.00	3.9250	1.20940
B5	80	1.00	5.00	2.8250	1.08820
B6	80	1.00	5.00	3.1625	1.14122
B7	80	1.00	5.00	3.1625	1.50479
B8	80	1.00	5.00	2.9750	1.28255
B9	80	1.00	5.00	3.3375	1.22158
B10	80	1.00	5.00	3.6500	1.26391
obstacles	80	2.50	4.40	3.4225	.57742
Valid N (listwise)	80				

a. JOB = 2.00

JOB = 3.00**Descriptive Statistics^a**

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
B1	100	3.00	5.00	3.8900	.73711
B2	100	3.00	5.00	4.1100	.56667
B3	100	3.00	5.00	4.2300	.78951
B4	100	3.00	5.00	4.0000	.66667
B5	100	3.00	5.00	3.8800	.74237
B6	100	3.00	5.00	3.5500	.83333
B7	100	2.00	5.00	3.8900	.99387
B8	100	2.00	5.00	3.8900	.87496
B9	100	3.00	5.00	3.7900	.79512
B10	100	3.00	5.00	3.9000	.88192
obstacles	100	3.00	4.80	3.9130	.51122
Valid N (listwise)	100				

a. JOB = 3.00

```
T-TEST /TESTVAL=3 /MISSING=ANALYSIS /VARIABLES=H1 H2 H3 H4
/CRITERIA=CI (.95) .
```

T-Test**JOB = 1.00****One-Sample Statistics^a**

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
H1	31	4.0129	.58409	.10491
H2	31	3.7070	.64149	.11522
H3	31	3.8940	.74593	.13397
H4	31	3.5161	.49973	.08975

a. JOB = 1.00

One-Sample Test^a

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
H1	9.655	30	.000	1.01290	.7987	1.2271
H2	6.136	30	.000	.70699	.4717	.9423
H3	6.673	30	.000	.89401	.6204	1.1676
H4	5.750	30	.000	.51613	.3328	.6994

a. JOB = 1.00

JOB = 2.00**One-Sample Statistics^a**

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
H1	80	3.8875	.68610	.07671
H2	80	3.9229	.63406	.07089
H3	80	4.0875	.64591	.07222
H4	80	3.8313	.67946	.07597

a. JOB = 2.00

One-Sample Test^a

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
H1	11.570	79	.000	.88750	.7348	1.0402
H2	13.019	79	.000	.92292	.7818	1.0640
H3	15.059	79	.000	1.08750	.9438	1.2312
H4	10.942	79	.000	.83125	.6800	.9825

a. JOB = 2.00

JOB = 3.00**One-Sample Statistics^a**

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
H1	100	3.7840	.61014	.06101
H2	100	3.9100	.43012	.04301
H3	100	3.9714	.56745	.05674
H4	100	3.9600	.58357	.05836

a. JOB = 3.00

One-Sample Test^a

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
H1	12.850	99	.000	.78400	.6629	.9051
H2	21.157	99	.000	.91000	.8247	.9953
H3	17.119	99	.000	.97143	.8588	1.0840
H4	16.450	99	.000	.96000	.8442	1.0758

a. JOB = 3.00

T-Test**One-Sample Statistics**

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
obstacles	211	3.7052	.58791	.04047

One-Sample Test

	Test Value = 0					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
obstacles	91.547	210	.000	3.70521	3.6254	3.7850

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q22	211	1.00	5.00	3.4692	.99175
Q23	211	1.00	5.00	3.4787	.99679
Q24	211	3.00	5.00	4.1090	.71877
Q25	211	3.00	5.00	3.9573	.76412
H4	211	2.50	5.00	3.7536	.55607
Valid N (listwise)	211				

Descriptives

JOB = 1.00

Descriptive Statistics^a

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q22	31	1.00	5.00	3.5806	1.38502
Q23	31	1.00	3.00	2.5161	.62562
Q24	31	3.00	5.00	3.9032	1.01176
Q25	31	3.00	5.00	3.8710	.71842
H4	31	2.50	4.50	3.4677	.41704
Valid N (listwise)	31				

a. JOB = 1.00

JOB = 2.00

Descriptive Statistics^a

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q22	80	1.00	5.00	3.0500	.89866
Q23	80	1.00	5.00	3.4875	1.23241
Q24	80	3.00	5.00	4.1750	.74247
Q25	80	3.00	5.00	4.0625	.80101
H4	80	2.50	4.50	3.6937	.58863
Valid N (listwise)	80				

Descriptive Statistics^a

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q22	80	1.00	5.00	3.0500	.89866
Q23	80	1.00	5.00	3.4875	1.23241
Q24	80	3.00	5.00	4.1750	.74247
Q25	80	3.00	5.00	4.0625	.80101
H4	80	2.50	4.50	3.6937	.58863
Valid N (listwise)	80				

a. JOB = 2.00

JOB = 3.00**Descriptive Statistics^a**

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q22	100	3.00	5.00	3.7700	.78951
Q23	100	3.00	5.00	3.7700	.63333
Q24	100	3.00	5.00	4.1200	.57349
Q25	100	3.00	5.00	3.9000	.74536
H4	100	3.00	5.00	3.8900	.52863
Valid N (listwise)	100				

a. JOB = 3.00

```
T-TEST /TESTVAL=3 /MISSING=ANALYSIS /VARIABLES=H1 H2 H3 H4 H
obstacles /CRITERIA=CI(.95).
```

```
SPLIT FILE OFF. T-TEST /TESTVAL=3 /MISSING=ANALYSIS
/VARIABLES=H1 H2 H3 H4 H obstacles /CRITERIA=CI(.95).
```

T-Test**One-Sample Statistics**

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
H1	211	3.8569	.63859	.04396
H2	211	3.8851	.55024	.03788
H3	211	4.0041	.62704	.04317
H4	211	3.7536	.55607	.03828
H	211	3.8980	.49943	.03438
obstacles	211	3.7052	.58791	.04047

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
H1	19.491	210	.000	.85687	.7702	.9435
H2	23.365	210	.000	.88507	.8104	.9597
H3	23.260	210	.000	1.00406	.9190	1.0892
H4	19.685	210	.000	.75355	.6781	.8290
H	26.118	210	.000	.89799	.8302	.9658
obstacles	17.424	210	.000	.70521	.6254	.7850

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
H	Between Groups	1.414	2	.707	2.885	.058
	Within Groups	50.966	208	.245		
	Total	52.380	210			
H1	Between Groups	1.471	2	.735	1.818	.165
	Within Groups	84.167	208	.405		
	Total	85.638	210			
H2	Between Groups	1.426	2	.713	2.386	.094
	Within Groups	62.155	208	.299		
	Total	63.581	210			
H3	Between Groups	1.696	2	.848	2.181	.116
	Within Groups	80.872	208	.389		
	Total	82.568	210			
H4	Between Groups	.251	2	.126	.404	.668
	Within Groups	64.684	208	.311		
	Total	64.935	210			

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

	N	%
Cases Valid	211	100.0
Excluded ^a	0	.0
Total	211	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.667	5

```
RELIABILITY /VARIABLES=Q6 Q7 Q8 Q9 Q10 Q11 Q12 Q13 Q14 Q15 Q16 Q17
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
```

Reliability

[DataSet1] C:\Documents and Settings\User.USER-6D4E826518\Desktop\رسالة\\مانع أحمد\\AHMED MANEE.sav

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

	N	%
Cases Valid	211	100.0
Excluded ^a	0	.0
Total	211	100.0

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	211	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	211	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.841	12

```
RELIABILITY /VARIABLES=C1 C2 C3 C4 C5 C6 C7 /SCALE('ALL
VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
```

Reliability**Scale: ALL VARIABLES****Case Processing Summary**

		N	%
Cases	Valid	211	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	211	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.843	7

```
RELIABILITY /VARIABLES=Q22 Q21 Q23 Q24 Q25 /SCALE('ALL VARIABLES')
ALL /MODEL=ALPHA.
```

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	211	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	211	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.741	5

```
RELIABILITY /VARIABLES=B1 B2 B3 B4 B5 B6 B7 B8 B9 B10 /SCALE('ALL
VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
```

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	211	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	211	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.769	10

```
RELIABILITY /VARIABLES=Q1 Q2 Q3 Q4 Q5 Q6 Q7 Q8 Q9 Q10 Q11 Q12 Q13
Q14 Q15 Q16 Q17 Q22 Q23 Q24 Q25 B1 B2 B3 B4 B5 B6 B7 B8 B9 B10 C1 C2
C3 C4 C5 C6 C7 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
```

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	211	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	211	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.894	38